

PROVISIONAL

الجمعية العامة



A/46/PV.19

15 October 1991

ARABIC

NOV 1991

NOV 1991

الدورة السادسة والاربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الاربعاء ، ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، الساعة ١٥/٠٠

(المملكة العربية السعودية)

السيد الشهابي

الرئيس :

(توغو)

السيد تشيكا

شم :

(نائب الرئيس)

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة كل من :

السيد ساراسين (تايلند)

السيد النصور (الأردن)

السيد غورياب (ناميبيا)

السيد البشاري (الجماهيرية العربية الليبية)

السيد تسيرينغ (بوتان)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza الحرس على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٠

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد ساراسين (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أتوجه لكم ، سيدي الرئيس ، بأحر التهاني على انتخابكم لرئاسة الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة .

إنه لمن دواعي سروري أن أراكم تتراأسون مداولات الجمعية العامة هذه خلال هذه الفترة التي تشهد تغيرات جوهرية في النظام الدولي . إن مهارتكم الدبلوماسية المعروفة وخبرتكم المهنية الطويلة في شؤون الأمم المتحدة ستمكّنكم دونما شك من إنجاح عمل الجمعية العامة . وأتعهد لكم بدعم وفدي الكامل . لقد تمتعت مملكة تايلند والمملكة العربية السعودية بعلاقات مثمرة ، ونحن نتطلع إلى تعميق هذه العلاقات بين المملكتين في الأعوام المقبلة .

ونعرب عن تقديرنا لرئيس الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة ، السيد غيدو دي ماركو ، ممثل مالطة على جهوده الدؤوبة في توجيه أعمال هذه الهيئة خلال عام حافل بالأحداث . وخلال فترة رئاسته برز اهتمام حقيقي بإعادة تنشيط عمل الجمعية العامة .

ونرحب بارتياح عميق بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا بومفهما عضوين كاملي العضوية في الأمم المتحدة . كما نرحب ترحيبا حارا بجارتينا في المحيط الهادئ ولايات ميكرونيزيا الاتحادية وجمهورية جزر مارشال . كما يسعدنا أن نرحب باستونيا ولاتفيا وليتوانيا . ونهنئ هذه الدول على استعادة مكانتها عن حق في أسرة الأمم .

واسمحوا لي أن أعرب عن خالص تهنئتنا لأعضاء وفد المجلس الوطني الأعلى في كمبوديا برئاسة سمو الأمير نورودوم سيهانوك . وتعد عودة الوفد الكمبودي إلى الجمعية العامة دليلا على التقدم المحرز في سبيل تحقيق المصالحة الوطنية .

لقد غيرت الاحداث التي وقعت في السنوات القليلة الماضية المجتمع الدولي تغييرا جذريا . فما أن ينتقل من أحداث قصة درامية حتى تتوسط الساحة أحداث قصة أخرى أكثر إشارة للذهول .

لقد شهدنا تغيرات جوهرية في أوروبا الشرقية . ونشهد حاليا تطورات مثيرة في الاتحاد السوفياتي . كما تشهد أوروبا بأسرها تزامن التحركات صوب الاندماج والتفكك . وفي الخليج الفارسي شهدنا كيف يمكن للأمن الجماعي أن يؤدي إلى دحر العدوان . وفيما يتعلق بالنزاع العربي - الاسرائيلي ، إن امكانيات عقد مؤتمر دولي للسلم حول الشرق الاوسط أمر يبعث على التشجيع . وقد تتعايش اسرائيل وجيرانها العرب ، بما في ذلك الشعب الفلسطيني ، في سلم بعد هذه الفترة الطويلة . ويحدونا الأمل في أن تؤدي الاتجاهات الإيجابية في جنوب افريقيا إلى نهاية لا رجعة فيها لنظام الفصل العنصري وإقامة مجتمع ديمقراطي لا عرقي هناك .

وفي شرق آسيا ، يحدونا انضمام دولتي كوريا الى الامم المتحدة ، على التطلع الى إخراج مزيد من التقدم في الحوار بين بيونغ يانغ وسيول . ويسرنا ، أيضا ، أن نلمس التقارب بين الصين وفيت نام الذي أسهم إسهاما هاما في بناء بيئة سلمية في جنوب شرقي آسيا .

وأخيرا ، بات السلم في كمبوديا في المتناول وأن تايلند ما برحت تلح منذ بدء المشكلة الكمبودية قبل زهاء ١٣ عاما ، على ضرورة إعطاء الكمبوديين الحق في تقرير مصيرهم . وبعد حرب دامت عقدا من الزمان قرر الكمبوديون التباحث فيما بينهم . وقد تذكر الجمعية العامة أن صاحب السمو الملكي الامير سيهانوك كان أول من دعا منذ ١٠ أعوام تقريبا الى المصالحة بين مختلف الجماعات الكمبودية . وها هي دعوته قد لبّيت . والواقع أن ما من أحد فعل ما فعله الامير نوردوم سيهانوك من أجل كمبوديا . مما أثبت أنه القائد الكمبودي الوحيد الذي يستطيع توحيد البلاد . وستواصل الحكومة التايلندية التعاون معه ومع المجلس الوطني الاعلى برئاسته وإمدادهما بأقصى ما في وسعها من دعم .

ولقد اجتمع المجلس الوطني الاعلى لكمبوديا . مرتين في تايلند هذا العام . واجتمع مرة أخرى الشهر الماضي مع الاعضاء الخمسة الدائمين بمجلس الامن - والنتيجة هي بلوغ الهدف الذي كان يسعى اليه المجتمع الدولي جاهدا أي - التسوية السياسية الشاملة للمشكلة الكمبودية .

وفي هذا الصدد ، يود وفدي أن يعرب عن امتنانه لممثلي اندونيسيا وفرنسا لمباشرتهما باقتدار مهامها كرئيسي مؤتمر باريس الدولي المعني بكمبوديا . فمن دواعي سرورنا أن نشهد جميع الاطراف المعنية توقع اتفاق السلم في الاجتماع القادم للمؤتمر المزمع عقده في باريس في ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر من هذا العام .

واننا لنتوجه أيضا بتحية تقدير الى ممثل النمسا رئيس المؤتمر الدولي المعني بكمبودشيا وممثل السنغال رئيس اللجنة المختصة التابعة لذلك المؤتمر لإسهامهما القيم في السعي الى السلم منذ نشوب الصراع الكمبودي .

ومافتئت تايلند تبدي الاستعداد لإسداء العون للامم المتحدة آداؤها لدورها في كمبوديا . فبإمكاننا تقديم أفراد على دراية بالمنطقة وتقديم تسهيلات أخرى بالقرب

من الحدود . وسوف تمنح الحكومة التايلندية دعمها الكامل لسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا أثناء اضطلاعها بولايتها في ظل الاحترام الواجب لسيادة كل الدول المتاخمة لكمبوديا .

وتوطئة للانتخابات الوشيكة في كمبوديا ستبذل حكومتها أقصى ما في وسعها للمساعدة في كفالة إعادة النازحين الكمبوديين الى ديارهم بصورة منظمة . فلا بد من طمأنينة جميع العائدين الى أن يوسعهم الذهاب الى ديارهم في أمان وكرامة . وينبغي أن يسمح لهم بالمشاركة في انتخابات حرة ونزيهة . أما عن مرحلة ما بعد التسوية الكمبودية ، فتتطلع الحكومة التايلندية للإسهام - جنبا الى جنب مع المجتمع الدولي في إعمار كمبوديا .

إن التقدم المحرز على طريق حل المشكلة الكمبودية يشير آمال وتطلعات أبناء جنوب شرقي آسيا . فللمرة الاولى منذ الحرب العالمية الثانية ، حل السلم في تلك المنطقة . وها هي رياح التغيير الايجابية التي هبت على أوروبا الشرقية وأنحاء عديدة من العالم قد وصلت أخيرا الى جنوب شرقي آسيا . والبلدان ، صغيرة وكبيرة ، اشتراكية ورأسمالية على حد سواء ، أصبحت اليوم تركز جهودها كلها على تكثيف التنمية والتعاون في المجال الاقتصادي تحقيقا لرفاه شعوبها .

وسوف يبرسي أبناء جنوب شرقي آسيا ، هذه المرة ، نظاما اقليميا جديدا في المنطقة . إنه نظام سيكون قوامه السلم والاستقرار والرخاء إذا وعت البلدان المعنية دروس الماضي . والآن ، وقد أوشك السلم أن يحل في كمبوديا لا ينبغي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا التي سعت على امتداد ١٢ عاما الى إيجاد تسوية سياسية في كمبوديا ، أن تقنع بذلك بل يجب أن تواصل القيام بدورها في تعزيز الاستقرار في المنطقة . والآن وقد أصبحت الدول الكبرى تقوم بدور يبدو بناء حيال المنطقة يتعين على بلدان جنوب شرقي آسيا أن تفتنم هذه الغرمة لإظهار تطلعاتها الى التعبير عن حقها في أن تشكل بنفسها مستقبل المنطقة .

وتوفر معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا التي أبرمتها الرابطة إطارا واضح المعالم يمكن فيه لبلدان المنطقة أن تتعاون على تقرير مصيرها بمنأى عن

الصراع والتدخلات الخارجية ، وهو مصير ينبغي أن يسوده السلم والاستقرار والرخاء . ويبقى على الرابطة أن تتصدى لذلك التحدي الكبير المتمثل في إيجاد ترتيب إقليمي مفيد يصمد أمام اختبار الزمن ويعزز ، في الوقت نفسه ، الاستقرار اللازم للرخاء القابل للإدامة . وفي هذا الصدد ، يسرنا أن ننوه بإعراب فييت نام رسميا عن التزامها الانضمام لتلك المعاهدة .

ولقد عززت الزيارة التي قمت بها لفيت نام في الشهر الماضي اقتناعي بأن فييت نام ترغب في النهوض بدور بناء في مستقبل جنوب شرقي آسيا . وتايلند تود مساعدها على تحقيق تطلعاتها . فهذا يتفق وسياسة الحكومة التايلندية القائمة على تهيئة بيئة سلمية لجميع الدول المجاورة . ولذا يسرنا أن علاقاتنا مع لاوس التي تربطنا بشعبها عوامل مشتركة كثيرة ، غدت علاقة حميمة وودية تعود على شعبينا بالنفع المتبادل مما يحقق صالحهما . ونحن عازمون على زيادة تدعيم تعاوننا مع لاوس في كل الميادين .

ولئن كانت تايلند تسعى إلى تعزيز المشاعر الودية وتوفير جو يسوده السلم مع دول الهند الصينية ، فلا يسعها أن تتجاهل جارتها البالغة الأهمية في الغرب . فالواقع أن التطورات التي شهدتها ميانمار العام الماضي كانت موضع اهتمام شديد من جانب المجتمع الدولي . وبالنظر إلى متاخمة تايلند لميانمار انصب قدر كبير من ذلك الاهتمام على علاقاتنا مع تلك الدولة . ونحن نفهم شواغل المجتمع الدولي المشروعة . إذ تربط شعبي تايلند وميانمار وشائج دينية وثقافية وتاريخية . ومن ثم فإن لتايلند وضعاً فريداً يتيح لها تفهم الحالة الداخلية الصعبة في ميانمار .

ولقد عملنا عن كثب مع سائر دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في صدد هذه المسألة . ونحن على اقتناع بأن قرار وزراء خارجية الرابطة باتخاذ الحوار البناء نهجاً حياً لميانمار هو قرار صحيح . لقد طلبت بعض الدول إلى الرابطة عزل ميانمار . وفي اعتقادنا أن ذلك لن يجدي . كما أنه لن يكون في صالح شعب ذلك البلد . وتأملاً للرابطة أن يتسنى لها من خلال الحوار البناء تشجيع ميانمار على التحول السلمي إلى مجتمع يكون بوسعه الوفاء بصورة أفضل بدوره الصحيح بين أسرة أمم جنوب شرقي آسيا .

وانه لمما يمثل تحديا كبيرا لتايلند أن تساعد في بناء نظام اقليمي جديد في منطقة جنوب شرقي آسيا . ولأن تايلند عضو في الرابطة وهي متاخمة لبلدان في جنوب شرقي آسيا ليست أعضاء في الرابطة ، فإنها تصبح في مركز فريد لتقديم يد العون الى لاوس وفييت نام وكمبوديا وميانمار . وبتهيئة جو يؤدي الى مزيد من التفاهم والتعاون ستكون تايلند ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا قد خطتا خطا أكبر في سبيل تحقيق أهداف الرابطة . إننا نود أن نرى جيراننا يتمتعون بالسلم والازدهار لأن لهم هم أيضا الحق في أن يسهموا في المستقبل الدينامي لجنوب شرقي آسيا ، أي المستقبل الذي يجسد بحق أهداف الرابطة بل يتضمن نظاما اقليميا جديدا قوامه الوثام والتعاون في هذه المنطقة .

ويتجاوز استعداد تايلند لخدمة الآخرين المنطقة التي نعيش فيها . وسنكتفي بأمثلة قليلة على ذلك ، فقد أسعدنا أن نشارك في رصد الانتخابات التي جرت في ناميبيا بارسالنا أربعين موظفا مدربا على هذا العمل . كما سرنا أن نشارك في بعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين العراق والكويت وقد أرسلنا ٥٠ حارسا تابعين للأمم المتحدة الى العراق في مهمة انسانية .

وقد قامت تايلند بالوفاء بجميع التزاماتها تنفيذا لقرارات الجمعية العامة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها . ومن دواعي غبطتنا أن نشارك ونسهم في العمل النبيل الذي تقوم به الأمم المتحدة .

وبنفس روح الخدمة ، فإننا نقوم بدور نشط في الحرب ضد المخدرات . فقد صممت بالتعاون بين تايلند والبلدان المجاورة استراتيجيات دون اقليمية للحد من اساءة استخدام المخدرات . والواقع أن وفدي يرى أنه سيكون من المفيد للغاية أن تشارك لاوس وميانمار في جهود ثلاثية مع تايلند تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل شن الحرب على الاتجار غير المشروع بالمخدرات .

وتقدم تايلند على الصعيد الدولي دعمها الكامل لتعزيز آليات التنسيق على مستوى منظومة الأمم المتحدة بأسرها . وتايلند عضو في المجلس الدولي لمكافحة

المخدرات ، وفي اللجنة المعنية بالمخدرات ، ويسعدنا أن يعاد انتخابها لعضوية لجنة الأمم المتحدة المعنية بالمخدرات .

وتحتاج رابطة جنوب شرقي آسيا ، من أجل تعزيز الاستقرار وتحقيق الرخاء في المنطقة ، إلى أن تكون فعالة وموضع ثقة من الناحية الاقتصادية . ولهذا السبب اقترح رئيس وزرائنا إنشاء منطقة للتجارة الحرة في إطار الرابطة ، وهو الاقتراح الذي لقي الترحيب من جميع الدول الأعضاء في الرابطة . وتتمثل فكرته في العمل على التكامل التدريجي بين اقتصادات رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بما يؤدي إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة تابعة للرابطة في مطلع القرن تقريبا . وبالموافقة على فكرة إنشاء منطقة للتجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، تكون الرابطة قد اتخذت قرارا سياسيا هاما يحدد هدفا واضحا لتكاملنا الاقتصادي .

وستدعم هذه الخطوة الرابطة إلى حد كبير بوضعها في موقف أفضل كثيرا حين تتعامل مع التجمعات الإقليمية الأخرى . والشركاء التجاريين الكبار . وفي هذا الصدد ، تعتقد تايلند أن التجمع الاقتصادي لشرق آسيا الذي اقترحه ماليزيا سيكون مفيدا في النهوض بالمشاورات والتنسيق بين الدول في المنطقة . كما يمكن أن يستخدم كوسيلة أخرى لإقامة نظام دولي تجاري أكثر انفتاحا .

إن شعورنا بالحاجة إلى أن نصبح أقوى اقتصاديا كتجمع إقليمي يعمقه تمييزنا على أن نصبح قادرين على الاسهام الكامل في التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ . وتتطلب تايلند إلى استضافة الاجتماع الوزاري لهيئة التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (أبيك) في عام ١٩٩٢ . و "أبيك" بتمسكها بمبادئ حرية التجارة والتعددية تبشر بآمال كبيرة في القرن القادم .

ويأمل وفدي بعد أن انحسرت الخلافات الأيديولوجية بعض الشيء في عمل ومناقشات الهيئات الدولية ، أن تفي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بولايتها وتحمل على الدعم اللازم لتعزيز التعاون الإقليمي والنهوض بالنمو الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية في المنطقة .

وقد كنا نتعشم اثناء النصف الاول من عام ١٩٩٠ أن تصبح التجارة العالمية أكثر حرية وانصافا نتيجة توصل جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية الى خاتمة ناجحة . ولكن هذه الآمال خبت في النصف الثاني من العام ، إذ تعذر اختتام جولة أوروغواي في بروكسل في نهاية العام . فتركزت قرارات حيوية من قرارات السياسة العامة دون حسم ولم يبت فيها حتى اليوم . وقد استؤنفت المحادثات ولكن المفاوضات الجادة لن تبدأ الى أن يحدث تحرك معقول من جانب بعض الشركاء التجاريين لاصلاح سياساتهم الزراعة التي شوهت أوضاع التجارة الزراعية الدولية لزمان طويل على نحو أضر بأغلبية العالم بأسره .

وفي هذا الصدد ، أود أن أناشد زعماء الدول المعنية تغليب المصالح العامة على المصالح الضيقة ، لكي يتسنى تحسين وتحديث النظام التجاري المتعدد الاطراف بحيث يحقق الرخاء للجميع .

كما تقلقنا أيضا قضايا البيئة وسنبذل كل ما في وسعنا لحمايتها . غير أننا نرى ، أن على البلدان المتقدمة أن تتحمل الجانب الأكبر من المسؤولية . فالبلدان النامية مجبرة على استغلال مواردها ، ولذلك يتعين على البلدان المتقدمة أن تستكشف طرقا جديدة لتوفير موارد اضافية . ويرجى لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المزمع عقده في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢ أن يكون محفلا بنساء للإقدام على هذه الالتزامات .

وأود أن أشيد بصفة خاصة بالأمين العام بيريز دي كوييار . فقد دفعت الأوضاع الدولية الجديدة الأمم المتحدة بثبات الى قلب المسرح . ولكن تجديد حيوية الأمم المتحدة لم يكن ممكنا دون قيادته . فقد وضع الأمين العام نفسه في خدمة المجتمع الدولي دون كلل وأغضى على دور الأمين العام حيوية جديدة تؤدي بدورها الى اسناد دور دينامي جديد الى الأمم المتحدة في عالم اليوم السريع التغير .

إن عام ١٩٩١ يبدأ عقدا مبشرا بالامل في السلم والتقدم في كثير من أجزاء العالم . وستبذل تايلند كل ما في وسعها للاسهام في النظام العالمي الجديد بادئمة ببيتها هي ألا وهو جنوب شرقي آسيا .

السيد النصور (الأردن) : السيد الرئيس ، أتقدم منكم بأصدق التهاني

على انتخابكم رئيساً لهذه الدورة تقديراً لما تتمتعون به شخصياً من كفاءة وخبرة ودراية ولما تتمتع به بلادكم ، المملكة العربية السعودية الشقيقة ، من مكانة دولية مرموقة . كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى سلفكم معالي السيد غيدو دي ماركو ، وزير خارجية مالطة رئيس الدورة السابقة .

ولا يغوتني بهذه المناسبة أن أخص بالشكر السيد خافيير بيريز دي كوييار ، على ما قام به من عمل دؤوب خلال الفترة التي مارس فيها مهام الأمانة العامة .

ولعله من حسن الطالع لمنظمتنا هذه أن تبدأ دورتها الجديدة بقبول عضوية سبع من الدول الجديدة التي استقلت حديثاً مثل جزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الاتحادية ، ومنها من استعادت استقلالها مثل ليتوانيا ، واستونيا ولاتفيا ، ومنها من حتمت ظروف سياسية معينة تأخرها في طلب الانضمام للمنظمة . إن هذا الانضمام الجماعي لعضوية الأمم المتحدة لهو مساهمة كبيرة في تحقيق عالميتها . ونود أن نعبر للجمهوريتين الكوريتين الصديقتين عن سعادتنا بانضمامهما إلى الأمم المتحدة وعن أملنا في أن يكون هذا الانضمام فاتحة لمزيد من التعاون والتفاهم فيما بينهما على نحو يساعد في إرساء الأسس الكفيلة بتحقيق آمال شعبيهما الواحد .

تتعدد الدورة السادسة والأربعون للجمعية العامة في خضم متغيرات عالمية كبيرة وعديدة . وها هي أحداث تتسارع بصورة مذهلة تكاد تجعل مجرد متابعتها واستجلاء كنهها واستيعاب مدلولاتها أمراً بالغ الصعوبة . والسؤال الكبير الذي يدور في الأذهان هو ما إذا كانت هذه الأحداث تحمل في طياتها مؤشراً على العودة إلى حقبة سابقة من قرننا الحالي حين أدت الخلافات والنزاعات بين الدول على الحدود أو المصالح المختلفة إلى خوض غمار حربين عالميتين ضروسين ؟ أم تراها يا ترى تحمل في طياتها بشائر بروز فرمة حقيقية لانبثاق نظام عالمي جديد وعهد جديد من التعاون الدولي البناء الهادف إلى حل جميع المشاكل المتعلقة في مختلف بقاع العالم ، والتمضي لايبة مشاكل تهدد بالانفجار حال ظهور بواورها بطريقة عادلة ومتساوية ؟

ونحن في الاردن نستشعر في هذه التطورات جوانبها الايجابية ، ونستشرف من خلالها مستقبلا أفضل لهذا العالم . ولقد أدى زوال خطر التنافس الشديد بين الدولتين العظميين واستبداله بالحوار والتعاون الى إيجاد حلول لبعض المشاكل العالمية كاستقلال ناميبيا ، والى تهيئة الاجواء التي تخفف من حدة العديد منها ، كمشكلة الصحراء الغربية ، وكمبوديا ، وأفغانستان ، وقبرص ، وأمريكا الوسطى ، وجنوب افريقيا ، بحيث بات الامل كبيرا في أن تتم تسوية هذه المشاكل بالوسائل السلمية ، وبشكل نهائي في المستقبل القريب . كل هذا بالإضافة الى التقدم الكبير الذي تم إحرازه فيما يتعلق بمسألة الحد من سباق التسلح النووي ، والسعي لتخفيض الأسلحة الموجودة حاليا ، وخاصة لدى الدولتين العظميين* .

إن بروز الاتجاه الحالي نحو قيام نظام عالمي جديد بدأت معالمه الرئيسية بالتكون يتطلب منا جميعا اجراء دراسة متعمقة لتحديد ماهية هذا النظام الجديد وسماته الأساسية والاهداف المتوخاة منه ، وبالتالي التوصل الى أفكار وخطط جديدة تتلاءم والتحديات التي سيغرزها أو يتصدى لمجابهتها .

إن التحديات التي تجابه العالم في وقتنا الحاضر سواء في ميدان البيئة أو التسلح أو الاقتصاد قد أصبحت ذات طبيعة كونية تمس البشرية بأكملها وليس منطقة بعينها . وما حدث انفجار المفاعل الذري في تشرونوبيل ، والاضرار الفادحة التي أصابت البيئة في منطقة الخليج إلا مثالين واضحين على ذلك .

إن الاردن ، إنطلاقا من إيمانه المطلق بالمسؤولية العالمية الجماعية عن مواجهة الاخطار التي تلحق بالبيئة وتحدث بها ، ومن حرصه على السعي لتوجيه الجهود الانسانية المشتركة نحو منع استغلال البيئة في أغراض ضارة ، قد طلب إدراج بند على جدول أعمال هذه الدورة يتعلق باتخاذ تدابير فعالة لمنع استغلال البيئة في الأعمال الحربية . وإن بلادي لتأمل من وراء فتح باب النقاش حول هذا الموضوع الانساني التوصل

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد تشياكا (توغو) .

الى افكار جديدة تمهد السبيل أمام اتخاذ اجراءات أنجع لمنع استغلال البيئة ، التي هي ملك لجميع البشر ، حاضرا ومستقبلا ، بأي شكل من الاشكال وتحت أي ظرف من الظروف في الاعمال الحربية . ولقد تم التوصل في عام ١٩٧٧ الى عقد اتفاقية لمنع مثل هذه التصرفات إلا أن الكارثة البيئية التي وقعت في الخليج قد أثبتت عدم كفاية تلك الترتيبات ، وأظهرت الحاجة الماسة الى الخروج بتدابير أشمل وأقوى في نطاقها ومفعولها .

ولقد بدأ العالم ينتبه مؤخرا وبشكل جدي الى حقيقة الاضرار التي لحقت بالغلاف الجوي الذي يحيط بالكرة الارضية نتيجة الاقرازمات الجانبية الضارة للتقدم العلمي والصناعي ، والى تأثير ذلك أيضا على المناخ العالمي . كما بدأ العالم يعي حقيقة الاضرار التي تلحق بالبيئة الارضية نتيجة لاحتياجات التنمية في العديد من الدول . ونتيجة للشعور بأن ما يتهدد البيئة أمر يهم البشرية جمعاء يتجاوز قدرات أية دولة بعينها ، مهما أوتيت من علم وقوة على معالجته بمفردها ، فقد تمت الدعوة الى عقد مؤتمرات دولية هامة لمعالجة مختلف جوانب هذا الموضوع شارك في بعضها رؤساء دول من مختلف أنحاء العالم . ومن هذه الاجتماعات مؤتمر لاهاي عام ١٩٨٩ الذي شارك فيه ٢٥ ملكا ورئيس دولة ورئيس وزراء كان جلالة الملك الحسين واحدا منهم . وكذلك مؤتمر المناخ الثاني الذي عقد في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٠ وشارك فيه جلالة الملك الحسين أيضا . ونحن نتطلع الى انعقاد المؤتمر الدولي المعني بالبيئة والتنمية الذي دعت الامم المتحدة الى عقده في البرازيل خلال عام ١٩٩٢ ، حيث سيكون ذلك المؤتمر بمثابة اختبار لمقدرة بني البشر على العمل معا لوضع الاسس لحماية البيئة وإيجاد توازن بين متطلبات التنمية والمحافظة على البيئة .

وإن عامل الحفاظ على البيئة يرتبط في اعتقادنا ارتباطا عضويا بالسعي لنزع السلاح على المستويين العالمي والاقليمي ، وبشكل خاص أسلحة الدمار الشامل من نووية وكيميائية وبكتريولوجية . إذ أنى للمرء أن يتجه للتفكير بإيجابية في المحافظة على البيئة وهو يعرف بأن ما تملكه الدولتان العظميان فقط من هذه الاسلحة يكفي لتدمير

العالم كله عدة مرات ؟ وكيف يستطيع العالم أن يوفر الامكانيات المادية اللازمة للحفاظ على البيئة ، أو إيجاد التوازن المطلوب بين احتياجات التنمية والحفاظ على البيئة وبلايين من الدولارات تهدر سنوياً على سباق التسلح المجنون بين مختلف الدول ؟ وانطلاقاً من هذا المفهوم فإن بلادي قد رحبت بالاتفاقيات التي تم التوصل إليها مؤخراً بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي للتخلص من بعض أنواع أسلحة الدمار الشامل ، وتخفيض أعداد كبيرة أخرى منها باعتبار ذلك يمثل خطوات تمهيدية هامة نحو الهدف الاسمي المتمثل في عكس سباق التسلح نحو هدف التخلص من هذه الأسلحة بصورة كاملة ، وتحويل الآلات الحربية التي يصنعها الإنسان لتدمير نفسه إلى معدات عمل وإنتاج ، وكذلك تحويل الموارد المخصصة لإنتاجها إلى خدمة أغراض إنسانية أفضل لمستقبل البشرية ككل .

إن الأردن الذي سارع في الماضي إلى التوقيع على كل الاتفاقات المتعلقة بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل بمختلف أنواعها ، سيسعده أن يساهم في أي مؤتمرات أو نشاطات تهدف إلى تحقيق المزيد من تلك المكوك . كذلك ، فإن بلادي ترحب باتجاه عدد من الدول التي لم توقع على إتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية إلى التوقيع عليها ، وهي تأمل في أن يتسع هذا الاتجاه ليشمل جميع الدول التي لم تفعل ذلك حتى الآن .

ولا يفوتني في هذا المجال أن أعبر عن ترحيب الأردن بمبادرة الرئيس السيد جورج بوش الأخيرة في إجراء تخفيضات كبيرة ، من جانب واحد ، في أعداد كبيرة من الأسلحة النووية الأمريكية ، وهي المبادرة التي لاقت ارتياحاً عالمياً واسعاً ، ونأمل أن تقابل هذه المبادرة تخفيضات مماثلة من جانب الدول النووية الأخرى .

إن استمرار الفجوة الاقتصادية بين الدول النامية والدول الصناعية في الاتساع سيظل الخطر البالغ الذي يهدد السلام العالمي . ففي حين أننا نرى أن الدول الصناعية قد بلغت درجة من التطور والتقدم بحيث أصبحت تُعنى بالدرجة الأولى بأمور فنية وعلمية دقيقة ، نجد أن معظم الدول النامية مازالت تلهث وراء تأمين لقمة العيش لابنائها ، الأمر الذي يحول دون تمكنهم من المشاركة في جني ثمار التقدم والرقى الذي حققته الإنسانية ، ومن هنا فقد أصبحت الحاجة ماسة وملحة إلى إعادة فتح باب الحوار الجاد البناء بين الشمال والجنوب ، والسعي نحو اتخاذ خطوات فعالة وخلاقة لتضييق هذه الفجوة ، وتمكين الدول النامية من الاستفادة من سبل التكنولوجيا الحديثة في تنمية اقتصادياتها ومواردها البشرية ، وتيسير سبل وصول منتوجاتها إلى الأسواق العالمية بطرق ملائمة تساعد على تطوير تلك المنتوجات . وإن عدم معالجة هذا الموضوع بالجدية التي يستحقها سيؤدي إلى خطر وقوع انفجارات اجتماعية في العديد من الدول يصاحبها غالباً تفجيرات عسكرية خطيرة ، مع عوامل التطرف الملازمة للجوع والحرمان .

وإننا نرى في الخطوات التي اتخذتها عدة دول صناعية مؤخراً لإلغاء ديونها على بعض الدول النامية أو تخفيضها على بعضها الآخر بوادر تستحق التشجيع والتعميم بحيث يتم تخفيف عبء الديون الثقيل عن كاهل الدول النامية لتمكينها من توجيه الامكانيات المتوفرة لديها إلى التنمية الذاتية الحقيقية . وقد يكون من الضروري في هذا المجال وضع أسس جديدة لتقديم القروض إلى الدول النامية بحيث تتزامن مع التقدم الحاصل في المجال التنموي في الدول المتلقية لهذه القروض والمعونات .

إن الحفاظ على البيئة ، ونزع السلاح والتنمية ، تندرج كلها تحت بند واحد هو الحفاظ على حق البشرية ككل في العيش في عالم يوفر لها فرصة الحياة الكريمة . وإن ما يستطيع جيلنا الحاضر أن يحققه من تقدم سيحدد نوعية الكوكب الذي سنورثه لأجيالنا القادمة .

إن انشغالنا بمتابعة التطورات الهامة الجارية في العالم يعيدنا حتماً إلى مشاكل منطقتنا في الشرق الأوسط ، وما ينعكس عليها من آثار هذه التغييرات . إن الشرق الأوسط ، كالعالم كله ، يقف الآن على أبواب منعطف كبير في تاريخه . وإن هنالك شعوراً عاماً بتوفر فرصة جيدة الآن ، قد لا تتكرر في المستقبل ، لتحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة يتضمن حل جميع مشاكلها ، وفي مقدمتها قضية فلسطين بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية فيها .

ومنذ عام ١٩٦٧ كان الأردن أول من دعا لتحقيق حل سلمي وشامل للنزاع العربي - الاسرائيلي يقوم على مبدأ الشرعية الدولية المتمثلة بالأمم المتحدة وسعى لذلك بشكل حثيث ومخلص ، وتجاوب مع جميع المبادرات السلمية التي بذلت في هذا الاتجاه منذ عام ١٩٦٧ والتي قامت بها أطراف خارجية بما فيها الأمم المتحدة . وانسجاماً مع هذا ، فقد رحبت بلادي بالمبادرة التي أعلنها الرئيس الأمريكي بوش في خطابه أمام الكونغرس يوم ٦ آذار/مارس ١٩٩١ والذي أكد فيه سياسة بلاده تجاه تسوية الازمة في المنطقة حيث قال :

(تكلّم بالانكليزية)

"إن السلم الشامل يجب أن يركز أساساً على قراري مجلس الأمن ٢٤٣ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وعلى مبدأ الأرض مقابل السلم . ولا بد من توسيع نطاق هذا المبدأ حتى يشمل أمن اسرائيل والاعتراف بها ، وفي الوقت ذاته ، الاعتراف بالحقوق السياسية الفلسطينية المشروعة . لقد آن الأوان لوضع حد للصراع العربي الاسرائيلي ."

(واصل الكلمة بالعربية)

وقد عززت هذا الاتجاه الجهود المتواصلة التي بذلها وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر ، خلال جولاته المتعددة في المنطقة واتصالاته المستمرة بالأطراف المعنية بالنزاع ، بما في ذلك الطرف الفلسطيني ، ولقد أسفرت عن الدعوة لعقد مؤتمر للسلام خلال شهر تشرين الأول/اكتوبر الحالي تشارك فيه جميع الأطراف المعنية في المنطقة ،

ويمقد بإشراف الدولتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وبمشاركة مجموعة الدول الأوروبية ، ومنظمة الأمم المتحدة ، والدول العربية الأخرى .

إن الأردن الذي كان سباقاً للدعوة إلى عقد مؤتمر للسلام لتحقيق تسوية شاملة للنزاع في المنطقة ، قد وجد أن المعادلة الحالية التي يتم الإعداد لها هي صيغة مقبولة من حيث المبدأ لعقد مؤتمر السلام المنشود لأنها تتضمن العناصر الرئيسية التي كان يدعو إليها وخاصة قيامها على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام ، والاعتراف المتبادل بحق الدول بالعيش بسلام والحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني .

ولقد أعلن الأردن بوضوح عن تمسكه بحق الفلسطينيين في المشاركة في المؤتمر من خلال ممثلهم الذين يسمونهم بملء إرادتهم الحرة . كما قبل الأردن صيغة للمشاركة الفلسطينية تمثلت في وفد أردني - فلسطيني مشترك إذا ما وافق الطرف الفلسطيني على ذلك بحيث تنحصر معالجة البعد الفلسطيني - الاسرائيلي للمشكلة بين الفلسطينيين والاسرائيليين ، ويقوم الجانب الأردني منه بمعالجة بعدها الأردني - الاسرائيلي .

إن الأردن على استعداد للمشاركة بجدية وإخلاص في عملية السلام للتوصل إلى تسوية سلمية في المنطقة لأنه يدرك منافع السلام ، ومخاطر استمرار حالة اللاخرب واللاملم الحالية .

وإن الأردن وهو يقدم على المشاركة في عملية السلام يدرك أيضا أن التوصل إلى حل سلمي لا بد أن يقوم على تحقيق العدل . وفي تقديرنا أن العدل الذي نرتضيه في النهاية وترتضيه كل الأطراف المعنية في النزاع ، من خلال مؤتمر السلام ، هو عماد السلم وضمانه إذا ما أردنا لهذا السلم البقاء حقا . وقد وافق الجانب العربي بشكل عام ، والجانب الفلسطيني بشكل خاص - كما عبّر عن ذلك في قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الأخيرة - على إعطاء السلام في منطقتنا فرصته ، وإبقاء نافذة الأمل المتاحة له حاليا مشرعة ، لا بل وإعطاء النظام العالمي الجديد الذي تبلور حاليا فسحة رجاء ، ينفذ من خلالها إلى السير حثيثا نحو تحقيق السلام العالمي الشامل .

غير أننا والعالم ننظر الى قادة اسرائيل الحاليين لخرى ما إذا كانوا على نفس الدرجة من الاستعداد للتوصل الى الحل السلمي المطلوب ، أم أنهم يفضلون البقاء أسرى عنادهم فيقضون بذلك على هذه الفرصة المتاحة لتحقيق السلام لشعبهم وللمنطقة ككل .

إن الاردن يرى أن خير مقياس لمدى جدية اسرائيل نحو عملية السلام يتمثل في توقفها عن أعمال الاستيطان غير المشروعة والمخالفة للمواثيق الدولية في الاراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس والجولان . هذه الاعمال لا تتناسب والمساعي المبذولة لإيجاد تسوية سلمية في المنطقة ، كما أنها إن استمرت على شكلها الحالي ، ستؤدي الى القضاء على العنصر الاساسي في معادلة السلام .

وانطلاقاً من حرص الاردن على السلام في المنطقة فلقد أيد المساعي الهادفة الى جعل منطقة الشرق الاوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل من نووية وكيميائية وبيولوجية وغيرها . وحتى يكون بالامكان تحقيق ذلك فإن بلادي ترى بأن البداية تكمن في قيام جميع دولها - التي لم تفعل ذلك بعد وخاصة اسرائيل - بالتوقيع على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية والتقييد بها ، تمهيدا للتوصل ، من خلال مؤتمر السلام ، الى اتفاقات للبدء بتخليص المنطقة من هذه الأسلحة بشكل عام وشامل ، والسير نحو تخفيض الأسلحة التقليدية أيضا .

لقد عانى الاردن ، وما زال يعاني من نتائج الاحداث المؤلمة التي وقعت في الخليج ، بدءا من احتلال العراق للكويت وما تبع ذلك من حرب مدمرة ، يقاسي من اثارها حتى الآن ابناء الشعبين العراقي والكويتي بالإضافة الى العديدين من ابناء الشعوب العربية وغيرها .

ولقد كان موقف بلادي من تلك الاحداث واضحا منذ البداية ، فقد عبرت عن موقفها بالخطاب الذي ألقاه وزير الخارجية الاردني أمام جمعيتكم في ٢٤ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، وقال فيه حرفيا :

"إن الاردن ، كدولة متحضرة تحترم التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، لا يمكن أن يقر اللجوء الى القوة لحل الخلافات بين الدول ، أو أن يقبل احتلال أراضي الغير ، أو يؤيد أو يعترف بأي تغييرات مكانية أو سياسية ناجمة عن حرب في منطقتنا أو أي مكان من العالم . وعليه فإن الاردن لن يعترف بقرار ضم الكويت . ودعا ويدعو الى إعادة الشرعية الى هذا البلد العربي ...". (A/45/PV.8 ، ص ٧٧)

ومن هنا ، فقد سعت بلادي جاهدة لإيجاد حل سلمي للمشكلة في نطاق العمل العربي المشترك قبل وصولها الى نقطة استعمال القوة .

كذلك فإن بلادي قد أعلنت التزامها الصريح بجميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالموضوع ، وخاصة قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ، على الرغم من أن تطبيقها لهذا القرار قد أدى الى إلحاق أضرار جسيمة باقتصادها وموائل معيشة أبنائها . ومما زاد من أعبائها ومتاعبها تدفق أعداد كبيرة من العاملين في العراق والكويت ، تجاوزت مائتين وخمسين ألف شخص خلال الازمة . وبعد انتهاء الازمة الرئيسية نفسها ، فإن الاردن ما زال يستقبل أعدادا كبيرة من الرعايا الاردنيين والفلسطينيين الذين يضطرون الى مغادرة الكويت . وتسعى بلادي لدى الجهات الدولية المعنية لتقديم المعونات اللازمة للاردن لتمكينه من استيعاب هؤلاء العائدين الذين فقدوا مصادر رزقهم ودخلهم وعادوا الى الاردن خالي الوفاض لتمكينهم من استعادة استقرارهم وإيجاد

وسائل معيشة جديدة ، في ظل الاوضاع الاقتصادية التي ازدادت صعوبة بنزوح هذا العدد الكبير إليه بصورة مفاجئة .

وفي الوقت نفسه ، فإن بلادي تشعر بالاسى الشديد أيضا للظروف الحياتية القاسية التي يعيشها أبناء الشعب العراقي حاليا نتيجة لحرب الخليج ، وما سيؤدي إليه الوضع الحالي ، إن استمر ، من حدوث مجاعة حقيقية بين أبنائه ، ووفاة العديد من الاطفال نتيجة للنقص الحاصل في الادوية والاعذية اللازمة لهم ، ناهيك عن انتشار الوبئة الناجم عن النقص في وسائل تعقيم المياه وغيرها من الخدمات الاساسية . ولقد تضمنت التقارير التي قدمها سمو الامير صدر الدين أغاخان ، الممثل التنفيذي للأمم المتحدة للمساعدات الانسانية في منطقة الشرق الاوسط ، وغيرها من تقارير الهيئات الانسانية العاملة في العراق وصفا مؤلما لحقيقة ما آلت إليه احوال العيش في العراق الآن ، ولما يُتوقع حدوثه اذا ما استمرت الاوضاع الانسانية المتردية هناك . إن بلادي تشعر بأن أية حقيقة سياسية تتراجع ، بل تختفي وتتلشى ، أمام حقيقة الالام والمعاناة الانسانية . ولذا فإنها تدعو الى الاسراع في اتخاذ الاجراءات اللازمة لرفع الحصار الاقتصادي عن الشعب العراقي لتمكينه من التغلب على الاوضاع الانسانية المحزنة التي يعاني منها .

ويهم بلادي أيضا أن تؤكد الحرص على وحدة العراق وسيادته على اراضيه ، وتري في الحفاظ على ذلك أمرا هاما للمحافظة على الاستقرار في المنطقة ككل .

أما لبنان الشقيق ، فإن بلادي التي تشاطر شعبه العزيز مشاعر السعادة بتوقف الحرب الاهلية الطاحنة التي عصفت به لمدة تقارب الخمسة عشر عاما ، وبنجاح السلطة الشرعية فيه في استرجاع سيادتها على معظم الاراضي اللبنانية ، تتمنى أن يستمر هذا النجاح حتى تتمكن من استعادة السيادة على كامل التراب الوطني . كما تدعو هذه المنظمة الدولية الى مساندة لبنان في معيه لتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) القاضي بانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي التي تسيطر عليها في الجنوب اللبناني .

إن بلادي تود أن تجدد التزامها الكامل ودعمها لهذه المنظمة العتيقة ، وحرصنا الكامل على استمرارها في تأدية عملها على أفضل وجه ممكن لخير الانسانية جمعاء . وفي هذا السياق ، فإن الاردن يؤكد تأييده للمساعي الرامية الى تطوير عمل المنظمة وإدخال التحسينات والتعديلات الملائمة التي تساهم في زيادة فعاليتها ، الامر الذي يكفل قيامها بواجبها بشكل إيجابي وعادل وفعال يحافظ على دورها الاساسي كمنظمة قامت على تحقيق حلم البشرية الازلي في تفادي ويلات الحروب والحفاظ على الامن والسلم الدوليين .

السيد غورييراب (ناميبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسحبوا

لي ، نيابة عن جمهورية ناميبيا ، حكومة وكعبا ، أن أتقدم الى السفير سمير الشهابي بتهانينا القلبية على انتخابه رئيسا للدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة . واني أتمنى له كل النجاح . وأؤكد له تعاون وفدي النشط في الاضطلاع بواجباته . واني لعلى ثقة بأن أعمال هذه الجمعية ستسير ، تحت قيادته القديرة ، بكفاءة وفعالية . وكذلك أود أن أشيد بصاحب السعادة غيدو دي ماركو ، وزير خارجية مالطة ، للطريقة المثلى والتميزة التي ترائ بها الدورة الخامسة والاربعين . كما أن أمين عام الامم المتحدة ، سعادة السيد خافيير بيريز دي كوييار ، يستحق منا كل الشناء على التزامه بأعمال الامم المتحدة ومثلها . ونحن نشكره بصفة خاصة على تقريره الشامل الذي يثير الفكر والقرائح .

وأشارك في الترحيب بالدول الاعضاء الجديدة في منظمنا ، وهي جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، وجمهورية كوريا ، وولايات ميكرونيزيا الاتحادية ، وجمهورية جزر مارشال ، وجمهوريات البلطيق الثلاث ، استونيا ولاتفيا وليتوانيا . وأطمئنها على استعداد وفدي للتعاون معها من أجل تعزيز عمل منظمنا في سبيل السلم العالمي والتعاون بين الدول .

تتعقد الدورة السادسة والاربعون للجمعية العامة في اهم لحظة تاريخية في حياة الامم المتحدة . إن التغير في البيئة العالمية وظهور تعاون دولي قد سلطا الاضواء من جديد على الدور الرئيسي للأمم المتحدة بوصفها أداة لمنع السلم وبناء السلم وصيانة السلم .

إن تغضيل الحوار على المواجهة بشير خير لتحقيق رغبتنا المشتركة في السلم والامن الدوليين . إن مثلنا الاسمى ، مثل اقامة عالم يسوده السلام ، لن يتحقق على الوجه الاكمل إلا عندما يتم القضاء المبرم على الترسانات الحالية للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل . ونعرب عن أملنا الوطيد في أن تؤدي المبادرات الحالية الى تحقيق ذلك الهدف وضمان مستقبل آمن وسلمي للأجيال المقبلة . وفي هذا السياق قررت ناميبيا الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وذلك تمشيا مع رغبة منظمة الوحدة الافريقية في جعل افريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية .

إن التغيرات العالمية الحالية قد خلقت حقائق جديدة ، وإن حركة بلدان عدم الانحياز إذ أخذت ذلك في الحسبان لم تكرر في مؤتمرها الوزاري العاشر الذي عُقد في اكرا بغانا شرعية وأهمية استمرار وجودها فحسب بل كررت أيضا الحاجة الى الدفاع عن مبادئها وأهدافها والتمسك بها التي تتضمن قدسية احترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال الوطني للدول .

إن الشعوب في جميع أرجاء العالم تكشف نضالها في سبيل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية . ونرحب بالتزام الحكومات بإعطاء معنى جديد للديمقراطية وبالتزامها بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية .

وعلى الرغم من الانتصارات العديدة التي تحققت حتى الآن في ميدان تحقيق مبدأ

تقرير المصير والاستقلال الوطني ، وهي انتصارات بوسعنا جميعا أن نفخر بها بحق ، من الخيوي أن نذكر أنفسنا بالحاجة الماسة الى القضاء على مخلفات الاستعمار والفصل العنصري والقمع في العالم .

إن الحالة في جنوب افريقيا مبعث قلق خاص لحكومة بلادي . وبوصفنا ناميبيين نشاطر ما ألحقه نظام الفصل العنصري بالجنوب الافريقي من كرب ومعاناة وتدمير ، فمهما تخفى نظام الفصل العنصري ، فإنه لا يتفق مع السلم والاستقرار والتعاون الحقيقي . وفي هذا الصدد ، لابد من القيام ، دون تأخير ، باستئصال جميع بقايا الفصل العنصري بغية تمهيد الطريق أمام البدء ببنية حسنة بمفاوضات جادة من أجل وضع دستور جديد يفضي الى اقامة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية . إننا على استعداد لتقديم مساهمتنا المتواضعة في تحقيق هذه الغاية على أساس تجربتنا التي وقعت مؤخرا في ناميبيا والتي نعتقد أنها تصلح أن تكون مثالا يُحتذى به للبحث عن حل سلمي في جنوب افريقيا .

إن تصاعد العنف في جنوب افريقيا قد أودى بحياة الكثير من الناس وتسبب بمعاناة لا يمكن وصفها وتدمير كبير في ذلك البلد . لذلك من الحتمي أن تنهي حكومة جنوب افريقيا هذا العنف ، حيث أن جميع الدلائل تشير الى أنه لا يمكنها أن تدّعي البراءة من هذه الحالة المأساوية ، وخصوصا بالنظر الى تأكيدها الاخير على أنها قدمت أموالا بسريرة لمنظمة انكاسا .

وعلى الرغم من أن حكومة بلادي شأنها شأن حكومات كثيرة تعترف بحدوث بعض التطورات الايجابية في جنوب افريقيا ، بما في ذلك بصورة خاصة إلغاء بعض الدعائم الرئيسية للفصل العنصري ، فإن هذه التطورات غير كافية لان تبرر تخفيف ضغط المجتمع الدولي من أجل الاسراع بإنهاء الفصل العنصري . فلم تتحقق الشروط الواردة في اعلان هاراري وفي إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، وهي شروط تنص على تغييرات جذرية لا رجعة فيه في جنوب افريقيا .

إننا نحث جميع الأطراف الرئيسية في جنوب افريقيا على اتخاذ خطوات جريئة وابتكارية بغية تهيئة المناخ المؤاتي للمفاوضات المفضية الى اعتماد دستور ديمقراطي جديد .

إن حكومة بلادي تؤكد من جديد تأييدها المخلص للجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حلول سلمية للصراعات المتبقية في أجزاء مختلفة من العالم . وفي هذا الصدد ، نرحب ايما ترحيب بالتعاون بين الدول الكبرى في جميع المجالات ، بما في ذلك المجالات العسكرية والأمنية ومجال خفض الأسلحة النووية .

وفيما يتعلق بالحالة في جمهورية أنغولا الشعبية ، فإن حكومة ناميبيا تؤكد من جديد تأييدها الكامل لعملية إحلال السلام الجارية حالياً في ذلك البلد المجاور . وفي هذا الصدد ، نشيد بالطرفين ونشجعهما على البقاء ثابتين على الطريق المفضي إلى ترسيخ السلم وإجراء انتخابات حرة في عام ١٩٩٢ .

وفي موزامبيق تقوم الحكومة بجهود مخلصة لتحقيق السلام والمصالحة في ذلك البلد . ومما يؤسف له أن منظمة (رينامو) تقوّض تلك الجهود . ونحث كل من بوسعهم ممارسة الضغط على (رينامو) أن يفعلوا ذلك لحملها على الحضور إلى طاولة التفاوض .

وأود أن أرحب بالنجاح الذي تحقق حتى الآن في الصحراء الغربية . ونأمل في أن يؤدي الاستفتاء الذي سيُجرى تحت إشراف الأمم المتحدة إلى نتائج حقيقية تمكن شعب الصحراء من نيل حقوقه الثابتة في تقرير المصير وتحقيق استقلاله الوطني . وما برحت القضية الفلسطينية كونها صميم الصراع في الشرق الأوسط . إن الشعب الفلسطيني لا يزال محروماً من حقه الثابت في تقرير المصير في وطنه ؛ وما انفك يعاني تحت نير الاحتلال والقمع .

إن حكومة ناميبيا تؤكد تأييدها لعقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط تشترك فيه جميع الأطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، بهدف إيجاد حل ثابت وسلام دائم في المنطقة . وفي هذا السياق ، نرحب بمبادرة الولايات المتحدة للبحث عن صيغة مقبولة لدى كل الأطراف المعنية من أجل عقد هذا المؤتمر . ونعتقد أن القرارات التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني في مؤتمره الذي عقده مؤخراً في الجزائر ستساهم مساهمة كبيرة في تحقيق هذا الهدف .

لقد رحبت ناميبيا ، حكومة وشعبا ، باستعادة سيادة وحدة أراضي الكويت . ورغم أن نهاية أزمة الخليج قد حققت ارتياحا كبيرا للمجتمع الدولي ، إلا أن أشار تلك الحرب المكلفة في الارواح البشرية والمعاناة والدمار الاقتصادي والضرر الذي ألحقته بالبيئة ، أمور ستظل معنا لفترة طويلة في المستقبل . ولهذا ، فإن المجتمع الدولي مطالب بأن يقدم المساعدة الانسانية للتخفيف من معاناة ضحايا تلك الحرب المأساوية .

وتستحق الجهود التي تبذلها حكومة لبنان لتأمين سيطرتها على حدودها وإستتباب السلم والوحدة الوطنية ، تأييدا عاما من جانب المجتمع الدولي . وفي المناخ الدولي المواتي الحالي ، نأمل أن تتحقق بالكامل جهود الامين العام لايجاد ، حل لإعادة توحيد قبرص وكفالة سلامتها الاقليمية . وفي أفغانستان ، نأمل أن يؤدي الاتجاه الحالي صوب الحوار إلى أن يجد الشعب الافغاني حلا سلميا للصراع الذي لا يزال مستمرا .

ومما يبعث على التشجيع أن الاطراف المختلفة في كمبوديا قد توصلت إلى اتفاق لوقف اطلاق النار ، مما يهيئ الظروف التي تفضي إلى ايجاد تسوية للصراع في ذلك البلد . وفي هذا السياق ، نرحب بانشاء المجلس الوطني الاعلى كسلطة شرعية مؤقتة في ذلك البلد .

وغني عن القول إن التعاون والتضامن الدوليين يعتبران هامين في عالمنا المعاصر ، الذي يتجه بصورة متزايدة لان يصبح قرية عالمية . وينبغي أن نؤكد على أن هذا التعاون يجب أن يقوم على الاحترام المتبادل والمصالح المتبادلة فيما بين الأمم . وللاسف ، يبيّن الاتجاه الاقتصادي الدولي الحالي استمرار نمط العلاقات الاقتصادية المحصورة فيما بين البلدان الصناعية بما يضر بالبلدان النامية .

وتتعرض بلدان الجنوب ، في هذه العلاقة الحالية غير المنصفة ، لشروط تجارية غير مواتية ، وتحرم من الوصول إلى التكنولوجيا والموارد المالية التي تساعد على تعزيز تنميتها الاقتصادية ورخائها . وفي ظل هذه الظروف ، لا تزال البلدان النامية تعاني من التخلف ، والفقر ، والركود الاقتصادي ومن عبء الدين المدمر .

إننا نطالب بلدان الشمال بالتسليم برغبتنا المشروعة في قيام نظام اقتصادي دولي منصف . وفي نفس الوقت ، نقبل التحدي الذي يدعو البلدان النامية إلى الوقوف سويا في تعزيز جهود التنمية والتعاون الاقتصادي . وقد تأكد هذا الموقف أخيرا في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية الذي ضم رؤساء الدول والحكومات والذي عقد في أبوجا بنيجيريا ، وفي المؤتمر الوزاري العاشر لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في أكرا بفانا .

وتؤمن الحكومة الناميبية بقوة بأن التعاون الاقتصادي الاقليمي سيسهل النمو الاقتصادي والتنمية السريعين والقابلين للإدامة . ولهذا السبب ، انضمت ناميبيا ، بعد الاستقلال مباشرة ، إلى عدة مؤسسات اقتصادية اقليمية ، ونخص بالذكر منها مؤتمر التنسيق لمنطقة الجنوب الافريقي ، وبنك التنمية الافريقي . وبهذه الروح ، كانت ناميبيا من أول الموقعين على معاهدة انشاء المجموعة الاقتصادية الافريقية التي وقّعها رؤساء الدول والحكومات الافريقية في أبوجا بنيجيريا في حزيران/يونيه ١٩٩١ . وتعتزم ناميبيا اتخاذ الاجراءات اللازمة لاضفاء الصفة الرسمية على عضويتها في منطقة التجارة التفضيلية .

إن قارتنا ، القارة الافريقية ، لاتزال تتأثر بمشاكل اقتصادية حادة تؤدي إلى استمرار الركود والتخلف والفقر . وفي ضوء الازمة الاقتصادية المستمرة في افريقيا والفشل المؤسف لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ، في تحقيق أهدافه المقررة ، يتعين على المجتمع الدولي ، بالمشاركة مع افريقيا ، أن يجدد الجهود من أجل ايجاد آلية قادرة على مساعدة افريقيا في تنميتها وانتعاشها الاقتصادي بطريقة أفضل .

لقد مضت سنة ونصف منذ حصلت ناميبيا على استقلالها . وقد كرست السنة الاولى لتحديد أولوياتها في مجال التنمية ، ألا وهي الزراعة والتنمية الريفية ، والتعليم والتدريب ، والرعاية الصحية والاسكان . وتستهدف عملية التنمية وإعادة البناء ، التي شرعنا فيها ، تحسين الظروف المعيشية لشعبنا الذي كان لفترة طويلة ضحية استعمار الفصل العنصري والاستغلال الوحشي .

وأخيرا ، اعتمدت توصيات هامة ، في مؤتمر الاصلاح الزراعي ذلك المؤتمر التاريخي المعقود في ويندهوك ، وقدمت تلك التوصيات بعد ذلك إلى الحكومة لتكون أساسا لسياسة الاراضي .

وقد التزمنا ، وفقا لدستورنا الديمقراطي ، بكفالة العدالة لجميع الشعب الناميبى . وتعتبر حقوق الانسان حجر الزاوية في دستورنا وركيزة سياستنا من أجل المصالحة الوطنية ولب سياستنا الخارجية .

وقد ورثت ناميبيا بعد استقلالها تناقضات اجتماعية واقتصادية . فلا تزال غالبية شعبنا تعيش في فقر . ويتمثل هذا الفقر في دخول منخفضة ، وانتشار واسع للبطالة والعمالة الناقصة ، ومستويات عالية من الأمية ، ومصادر مياه غير كافية ، وصرف صحي غير كاف ورعاية صحية غير ملائمة وتعليم غير كاف وإسكان سيئ . وللأسف ، لا تبين الإحصاءات المتاحة عن ناميبيا هذه الحالة الاقتصادية القلقة بسبب الارتفاع البالغ - حتى بالمعدلات العالمية - في مستويات دخول أقلية من السكان ، وهذا أشر مباشر من آثار الفصل العنصري . وجهودنا الحالية لمواجهة هذه الاختلالات تعترضها قيود الميزانية وعدم توفر الموارد اللازمة .

وفي ضوء هذه الخلفية ، لانزال نناشد المجتمع الدولي تقديم المساعدة . ونود أن ننتهز هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا لتلك الحكومات والمنظمات الدولية ، وكذلك الافراد ، الذين مدّوا أيديهم إلينا في جهودنا الانمائية . وبالإضافة إلى ذلك ، نرحب بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين لايلاء مراعاة خاصة لناميبيا دعما لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية . وأود أن أعرب عن الامل في اتخاذ قرار ايجابي ، في هذه الدورة بإدراج ناميبيا في عداد أقل البلدان نموا .

وهناك موضوع لا يزال ذا أهمية فائقة لحكومتى ، ألا وهو خليج والفيس والجزر الساحلية . وكما هو معروف جيدا ، إننا نتفاوض مع حكومة جنوب افريقيا على إعادة ضم خليج والفيس والجزر الساحلية إلى بقية ناميبيا ، كما ورد في قرار مجلس الامن ٤٣٣ (١٩٧٨) .

وأود أن أبلغ الممثلين أنه بالإضافة إلى البيان المشترك بشأن مسألة خليج والغيث والجزر الواقعة قبالة الساحل ، الصادر في ويندهوك بتاريخ ١٧ أيار/مايو ١٩٩١ ، اتفقت حكومتا جمهورية ناميبيا وجمهورية جنوب افريقيا من حيث المبدأ على انشاء إدارة مشتركة ، باعتبار ذلك ترتيبا مؤقتا ، وريثما يتم التوصل إلى تسوية نهائية للمسألة المذكورة . وتحقيقا لذلك ، تقرر انشاء لجنة فنية مشتركة لتقديم المشورة إلى الحكومتين بشأن مهام الادارة المشتركة وهيكلها .

وتقرر أيضا انشاء لجنة فنية مشتركة لتقديم التوصيات بشأن رسم الحدود بين البلدين في وسط نهر الاورانج وفقا لمبادئ القانون الدولي . ودعوني أؤكد أنه ينبغي لمجلس الامن ، في ضوء دوره التاريخي ومسؤوليته ، أن يبقي مسألة خليج والغيث والجزر الواقعة قبالة الساحل قيد نظره ، ولذلك فإننا نحث أعضاء المجلس ، وبمودة خاصة الاعضاء الدائمين على تأييد جهودنا من أجل ايجاد حل نهائي . كما أنني أدعو جميع الدول الاعضاء إلى كفالة أن تتفاوض جنوب افريقيا بنية طيبة ودون تأجيل لا مبرر له . والحل الناجح لهذه المسألة لن يدعم سيادة بلادي وسلامتها الاقليمية فحسب ، بل سيخلق أيضا قدرة كبيرة على الاندماج والازدهار الاقتصادي للجنوب الافريقي . وستتاح عند ذلك فرص جديدة للتجارة والمواصلات والاتصالات وستتحسن هذه الفرص لا في الجنوب الافريقي كله بل أيضا في القارة بأكملها والعالم أجمع .

إن ناميبيا ملتزمة بالنهوض بالنظام البيئي ، والعمليات البيئية الاساسية والتنوع البيولوجي ، واستغلال الموارد الطبيعية الحية على أساس قابل للإدامة ، والحفاظ على ذلك . وهذا المبدأ مكرّس في دستورنا . ومن هذا المنطلق ، فإننا نؤيد تأييدا تاما مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، الذي سيعقد في البرازيل في العام المقبل .

ونحن نعرب عن تأييدنا للحاجة إلى إعادة هيكلة منظومة الأمم المتحدة وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها بغية جعلها أكثر فعالية في مواجهة تحديات العصر . بيد أن هذه التغييرات لا ينبغي في رأينا أن تقتصر على الامانة العامة ، وإنما ينبغي أن تطبق

على جميع هيئاتها الرئيسية ، بما في ذلك مجلس الأمن . ونحن على بينة من الأفكار المختلفة المطروحة لغاية الآن حول هذا الموضوع . إلا أن من الضروري اجراء تحليل حريص قبل اتخاذ أي اجراء .

وختاما ، أود أن أشيد بالأمين العام ، سعادة السيد خافيير بيريز دي كوييار ، إشادة يستحقها وأن أعرب له عن امتناننا العميق على الطريقة البارة والشجاعة التي قاد بها الأمم المتحدة خلال فترة شغله لوظيفته . إننا نذكر بوضوح أنه التزم في أول خطاب له أمام مجلس الأمم المتحدة لناميبيا عقب توليه منصبه قبل ١٠ سنوات ، بالعمل من أجل استقلال ناميبيا . وقد عمل ، انطلاقا من هذا الالتزام النبيل ، بدأب وحماس لتحقيق ذلك الهدف ، الذي تحقق أخيرا في الساعة العظيمة لمنتصف ليل ٢١ آذار/مارس ١٩٩٠ ، عندما تولى تخليف اليمين لأول رئيس لجمهورية ناميبيا .

ومرة أخرى ، نشيد بالآلاف الذين عملوا في فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، الذين أصبحوا من خلال اسهاماتهم العظيمة القابلات عند ولادة أمتنا . إن اسم الأمين العام الطيب سيرتبط إلى الابد بمولد ناميبيا . إننا نشكركم ونتمنى له السعادة دوما . وكما تعلمون ، سيكون دائما موضع ترحاب في وطنه - بلدنا ، ناميبيا .

السيد البشاري (الجمهورية العربية الليبية) : سيادة الرئيس ، باسم

وقد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، أتقدم إلى السيد الشهابي بأخلص التهاني لانتخابه رئيسا للدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وإننا لعلى ثقة ، بأن حكمته وخبرته وما يتمتع به من خصال حميدة ، ستقودنا إلى تحقيق أفضل النتائج . كما يطيب لي ، أن أعرب عن تقدير وامتنان وفد بلادي لسلفه السيد غيدو دي ماركو ، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية مالطة الصديقة ، الذي أظهر كفاءة عالية في ادارته لأعمال الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة ، وبذلك يستحق كل الشناء والتقدير .

كما لا يغوت وفد بلادي أن يعرب عن التقدير والشناء لصاحب السعادة الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الذي بذل جهودا مخلصة من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة والنهوض به .

كما يعرب وفد بلادي عن ترحيبه بانضمام كل من جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية . وإننا لعلنا ثقة بأن انضمامهما إلى الأمم المتحدة سيساهم في تحقيق آمال الشعب الكوري ، في إعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية . كما يرحب أيضا بانضمام دول البلطيق الثلاث ، استونيا ولاتفيا وليتوانيا وكذلك بجزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الاتحادية إلى الأمم المتحدة .

لقد قدّمت الأمم المتحدة اسهامات كبيرة في ميادين التعاون الدولي العديدة ، كما لعبت دورا هاما في مجال تصفية الاستعمار ، خلال العقود الأربعة الماضية . لقد أضحت المجتمع الدولي في الوقت الراهن ، بحاجة ماسة ، أكثر من أي وقت مضى ، إلى تعزيز دور المنظمة الدولية والنهوض به . ونحن نعتقد بأن ذلك لن يتحقق ، إلا من خلال العمل الجماعي الجاد الخالي من الاطماع . ويتطلب في المقام الأول توفر الإرادة السياسية الصادقة ، لدى جميع الدول من أجل تقديم الدعم المادي ، والمعنوي، والسياسي غير المشروط للمنظمة الدولية ، بما يرقى بها إلى مستوى طموحات وآمال شعوب العالم ، التي عبّرت عنها ديباجة الميثاق ، وجسدتها أهدافه ومبادئه السامية النبيلة .

كما يتطلب الامر كذلك ، أن يعيد المجتمع الدولي النظر ، في امتياز النقض وأن ينتقل بذلك من مرحلة المطالبة إلى مرحلة الشروع في العمل والتنفيذ . ولا يخفى علينا جميعا ، أن امتياز النقض ، الذي شكّل عائقا رئيسيا أمام اضطلاع مجلس الامن بوظيفته الأساسية في حفظ السلم والامن الدوليين وشلّ بذلك من فاعلية الامم المتحدة ، لم يعد له من مبرر مقبول للإبقاء عليه ، خاصة وأنه قد صار وبالا على الشعوب والامم الضعيفة ، من خلال استغلاله لتكريس مفاهيم لا تتطابق ومبادئ الشرعية الدولية .

إننا ندعو إلى البدء الفوري في العمل الجاد من أجل تعزيز دور المنظمة الدولية ، ونعتقد بأن إعادة النظر في بعض الاحكام الواردة في الميثاق ، والتي لم تعد تتناسب مع الظروف والمتغيرات الدولية الراهنة هي من الامور الضرورية والعاجلة . وإن بلادي التي كان لها شرف المبادرة بالدعوة الصريحة إلى إعادة النظر في امتياز النقض ، ستظل تؤكد على موقفها المبدئي والثابت من هذه المسألة ، ايماننا راسخا منها بأن ذلك هو الطريق السليم إلى منظمة أممية دولية قوية فعالة ، تشكّل عامل ردع حاسم لكل أولئك الذين يعتنقون سياسة القوة ، ويمارسون القهر والظلم والعدوان والارهاب المنظم والحصار الاقتصادي والعلمي ضد الشعوب الصغيرة النامية .

إن بلادي تدعو إلى تعزيز دور الجمعية العامة للامم المتحدة ، وأن يتحول مجلس الامن إلى مجلس يعبر عن إرادة شعوب الامم المتحدة في الحفاظ على الامن والسلم الدوليين ومبادئ احترام السيادة ، وليس مجلسا لامن دولة بعينها .

لقد عانت بلادي من ويلات الاستعمار قديما وحديثا حين تعرضت في مطلع هذا القرن لغزو واحتلال واستيطان فاشيستي بغيض ، تعرضت خلاله لكل أصناف القهر والارهاب وعمليات الإبادة الجماعية والتهجير .

وخلال الحرب العالمية الثانية فرض على الارض الليبية أن تكون أحد المسارح الرئيسية للعمليات الحربية ، ودفع شعبنا ثمننا ماديا وبشريا باهظا لحرب لم تكن له فيها أية مصلحة .

(السيد البشاري ، الجماهيرية

العربية الليبية)

ومنذ أن وضعت تلك الحرب أوزارها وحتى وقتنا الحاضر والشعب الليبي لا يزال يعاني من آثار الحرب ، وما خلفته وراءها من مخلفات وما زرعت في أراضيه القوات المتحاربة من الفغام ومتفجرات .

لقد أصدر المجتمع الدولي قرارات عديدة من خلال هذه المنظمة وغيرها ، طالب فيها الدول المسؤولة بأن تقدم المعلومات الضرورية والمساعدات الفنية اللازمة لإزالة تلك الالفغام والمخلفات ، وأن تقدم التعويض عن الخسائر الناجمة عنها .

ونحن نكرر اليوم دعوتنا ، من خلالكم للدول المعنية بأن تتحلى بروح المسؤولية ، وأن تستجيب لنداءات المجتمع الدولي ، وأن تعمل على الالتزام بما جاء في قرارات الجمعية العامة المتعلقة بمخلفات الحروب .

لعل أحدث الممارسات العدوانية التي تعرّضت لها بلادي ، ذلك العدوان العسكري الفاشم الذي شنته ضدها يوم ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٦ الإدارة السابقة لدولة كبرى عضو دائم في مجلس الأمن ، الأمر الذي يشكل انتهاكا فاضحا للميثاق وقواعد القانون الدولي ، بل ولكافة الاعراف والمواثيق الدولية . هذا ناهيك عن الاستفزازات والأعمال العدائية المتكررة التي ارتكبتها هذه الدولة ضد بلادي منذ مطلع الثمانينات وما فرضته ضدها من إجراءات بالمقاطعة والحصار الاقتصادي والعلمي والثقافي . إن المجتمع الدولي أعلن إدانته الصريحة للعدوان العسكري الفادر من خلال قرارات عديدة صدرت عن المنظمات الاقليمية والدولية المعنية والتي كان في مقدمتها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (٣٨/٤١) ، الذي طالب تلك الدولة بأن تمتنع عن استخدام القوة ضد ليبيا ، وأكد حق ليبيا في الحصول على التعويض المناسب عن الخسائر المادية والبشرية التي تكبدتها .

وإننا اليوم نكرر النداء من جديد من أجل حث الدولة المعنية على الاستماع إلى صوت الحق والعقل والمنطق والاستجابة لدعوة السلم والامتناع عن كل ما من شأنه زيادة حدة التوتر وتصعيد الخلاف بين البلدين . إننا ندعو الإدارة الأمريكية إلى الحوار وحل كل خلاف ، إن وجد ، بالطرق السلمية وعن طريق المفاوضات .

(السيد البشاري ، الجماهيرية
العربية الليبية)

إن دعوتنا دعوة سلم وأتوجه من خلالكم ، بالنداء مرة أخرى للولايات المتحدة الأمريكية ، بأن تستجيب لدعوة الحوار هذه ، على قاعدة تعاون بقاء وشريف وعادل .
إن بلادي التي تلتزم بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الشرعية الدولية ، واحترام سيادة الدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، تدعو لإقامة علاقات تعاون ومداقة بما يعزز الأمن والسلم الدوليين وإشاعة روح الثقة والطمأنينة بين كافة شعوب الأرض .

إن احترام حقوق الإنسان كان في قلب أحداث العقد الجديد الذي اتسم بتغيرات سياسية وتطورات هامة . وفي هذا السياق ، أولت بلادي اهتماما بالغا لقضايا حقوق الإنسان ، ومبعث ذلك إيمان لا يتزعزع بأن احترام كرامة الإنسان هو أساس تقدم الشعوب وازدهارها . وهي عاقدة العزم على الاستمرار في دعم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي ، من خلال الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية بحقوق الإنسان ، من أجل تحقيق الأهداف الانسانية النبيلة التي ننشدها جميعا . وفي هذا الاطار ، نرحب بالدعوة لعقد مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٩٣ .

إن بلادي كانت سباقة إلى تأكيد مبادئ حقوق الإنسان ضمن الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان التي جرى تميمها ضمن وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٩ ، وقد توجت بخطوات عملية وتشريعية ترمي إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان وحياته الاساسية في التعبير وحقه في جهده وعرق جبينه . وإننا ننادي باحترام هذه الحقوق على المستويين الوطني والدولي . وقد شهد مطلع عام ١٩٨٩ تطورات عززت ما تم انجازه في هذا الصدد ، فصدر قانون تعزيز الحريات ، كما تمت المصادقة على الانضمام إلى مجموعة كبيرة من الاتفاقيات والصكوك الدولية في ميدان حقوق الإنسان ، وتم انشاء اللجنة الدولية لجائزة القذافي لحقوق الإنسان ، التي احتضنت بلادنا اجتماعاتها خلال السنوات الثلاث الاخيرة ، كما أننا أعلننا دائما تعاوننا الفعال مع كل المنظمات الانسانية التي تعنى بحقوق الإنسان ودعونا إلى تهديم السجون والغاء عقوبة الاعدام .

تتصدر مشاكل البيئة قائمة الأولويات لدى العديد من البلدان ، لاسيما تلك التي تعاني من مشاكل التصحر والجفاف والكوارث الطبيعية والتلوث . وقد واجهت البلدان النامية ، بشكل أكثر حدة ، مشاكل البيئة إلى جانب مشاكل الفقر والتخلف وصعوبة التعامل مع الموارد الطبيعية والمادية لمواجهة تحديات التنمية . وفي هذا الإطار ، وجدت بلادي نفسها أمام تحديات واشكاليات التنمية في ظروف طبيعية ومادية صعبة أبرزها التصحر وندرة الموارد المائية ، وصغر الرقعة الجغرافية الزراعية وسط امتداد صحراوي شاسع وقلة الموارد البشرية . وفي ظل هذه الظروف تقوم بلادي بتنفيذ مشروع نهر صناعي عظيم ، تطمح به إلى قهر الصحراء والتخلف وزرع النماء والخضرة والتقدم في الأرض الليبية وتأمين الحياة الكريمة للأجيال القادمة . وقد أقيم المشروع على أساس ضخ المياه القابعة في باطن الصحراء الليبية ونقلها عبر الأنابيب إلى الساحل الليبي لاستخدامها في الشرب والزراعة والصناعة حيث تم ، بحمد الله ، الانتهاء من المرحلة الأولى التي تنقل ٢ مليون متر مكعب من المياه يوميا لتروى وتسقي المنطقة الممتدة على مسافة ٦٦٠ كيلومتر على الساحل الشمالي للأرض الليبية ، بأنابيب يبلغ طولها ٢٠٠٠ كيلومتر . وقد أقيم بتاريخ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩١ ، حفل كبير بمناسبة وصول مياه النهر الصناعي العظيم إلى منطقة بنغازي ، حيث شارك احتفالات الشعب العربي الليبي بذلك الحدث العظيم رؤساء وقادة وفود من ثلثي دول العالم ، وبهذه المناسبة لا يفوتني الإعراب عن امتنان وفد بلادي وشكره العميق لما جاء في بيان الدكتور مختير رئيس وزراء ماليزيا ، أمام هذا المحفل بالخصوص .

إننا نغتتم هذه المناسبة العظيمة لنشير إلى أن المعاني والدلالات التي يحملها مشروع النهر الصناعي العظيم في آفاقه الكاملة لتؤكد بأن كل شبر من الخضرة يضاف إلى الرقعة الزراعية في كل بلد نامٍ هو رد على تحدي الطبيعة القاهرة ، وأن كل جهد يبذل لحل مشاكل التنمية والتخلف ومواجهة ضرورات الحياة للملايين من البشر تضع الإنسان المعاصر على أعتاب الحلول الصحيحة لمطالب الشعوب العادلة وطموحاتها من أجل تحقيق الرخاء والتقدم .

لقد بنينا ذلك النهر العظيم بجهودنا وبدون قروض أو مساعدات مالية خارجية . وإن جهود ليبيا التي تتجه إلى مثل هذه الأعمال الخيرة لحماية البيئة وتطوير التنمية تتطلب إلى المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية المزمع عقده في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ . ونأمل أن يسفر عن نتائج إيجابية .

إن منطقة الشرق الاوسط لا تزال من أشد بؤر العالم توترا ، نتيجة لاحتلال الكيان الصهيوني لفلسطين وأجزاء كبيرة من الاراضي العربية .

لقد صدر عن المجتمع الدولي خلال السنوات العديدة الماضية الكثير من القرارات المتعلقة بقضية فلسطين ، التي تقرّ جميعها بالحقوق الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني - بما فيها حقه في العودة وحقه في تقرير مصيره . إلا أنه رغم هذا الاعتراف الدولي العادل والثابت ، ظل الشعب الفلسطيني محروما من جميع حقوقه السياسية والإنسانية بسبب تعنت الإسرائيليين ، مما شكل العائق الرئيسي في طريق أية جهود دولية مخلصة لإيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية .

وتأتي انتفاضة الشعب الفلسطيني في وجه الاحتلال الإسرائيلي لتؤكد لنا بأن الحق عندما يكون بجانب الضعيف يكسبه ما تعجز تكنولوجيا الظالم عن مقاومته .

لقد أثبتت الانتفاضة الفلسطينية أن إرادة الشعوب في تحقيق أمانها المشروعة لا يمكن أن تقهر .

إن موقفنا من هذه القضية ينبع من التزامنا بالموثاق الدولية . إننا نساند مساندة مطلقة حق الشعب الفلسطيني في تحرير أرضه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .

إن تهجير اليهود من الاتحاد السوفياتي وغيره إلى فلسطين والأراضي العربية المحتلة وتوطينهم فيها هو من أخطر ما تواجهه القضية الفلسطينية في مرحلتها الراهنة . ولعل تصريحات القادة الإسرائيليين المتكررة ودعوتهم لإقامة ما يسمى "إسرائيل الكبرى" أكبر دليل على النوايا المبيتة التي ترمي إلى خلق واقع ديموغرافي جديد في فلسطين والأراضي العربية المحتلة ، من شأنه أن يجعل التكوين الديموغرافي عائقا أمام إيجاد حل عادل يضمن للشعب الفلسطيني حقوقه الثابتة والمشروعة .

يجري الحديث الآن عن السلام وإيجاد حل عادل ودائم لقضايا الشرق الأوسط وللقضية الفلسطينية طبقا لقرارات الأمم المتحدة التي مضى على البعض منها أكثر من أربعين عاما ، وأولها قرار الجمعية العامة (د - ٢) لسنة ١٩٤٧ وما تلى ذلك من قرارات .

إن الفلسطينيين والعرب من مصر وسوريا والأردن ولبنان أعربوا عن عزمهم في إقرار السلام . لكن دعوني أقول لكم إن الذين لا يريدون السلام هم الإسرائيليون ، وإن الذين سيدمرون كل جهد من أجل السلام هم الإسرائيليون أيضا . ذلك أن منطق القوة والحرب هو عقيدتهم الراسخة واستراتيجيتهم الثابتة . لهذا نراهم ، في وقت يتجه فيه العالم إلى الانفراج ، يبنون أسلحة الدمار الشامل ويرفضون ما طالبتهم به دول العالم بوضع منشآتهم النووية تحت إشراف المنظمة الدولية للطاقة الذرية . كما نراهم أيضا يجهزون لحرب جديد في المنطقة ، هي حرب المياه .

إن ما يتعرض له شعب جنوب افريقيا من ممارسات عنصرية ومعاناة لا يمكن فصله عن ما يتعرض له الشعب الفلسطيني في فلسطين المحتلة .

إننا في ليبيا نؤيد الكفاح العادل لشعب جنوب افريقيا ، ونهيب بشعوب العالم العمل على مساندة الكفاح العادل لشعب جنوب افريقيا من أجل القضاء على نظام الفصل العنصري ، ونؤكد على إدانتنا الشديدة للسياسات والممارسات العنصرية التي تمارس ضد الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا .

باعتبار بلادي إحدى الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط فهي تولي أهمية خاصة لمسألة تعزيز الأمن والتعاون والسلم في هذه المنطقة ، وتدعو بالآ تبصيح إحدى بؤر التوتر في العالم ومنطلقا لارتكاب الاعتداءات المباشرة ضد بعض الدول المطلة عليه ، نحن ما زلنا نكرر دعوتنا إلى تحويل هذا البحر إلى بحيرة سلام وتواصل حضاري ، وإخلائه من أسلحة الدمار الشامل والأساطيل والقواعد الأجنبية ، وجعله نموذجا للتعاون بين الشعوب في الشمال والجنوب ومثالا لنماذج الشعارات : لا غزو ولا عدوان بل تواصل وأمن وأمان .

شهدت المشكلة اللبنانية خلال الأشهر الماضية مساعي عربية ودولية من أجل إيجاد حل نهائي للوضع المأساوي في لبنان ، وبناء وفاق وطني شامل ينهي محنته ويحفظ وحدته ويصون استقلاله وسيادته . إلا أنه رغم تلك الجهود الوطنية والدولية التي بذلت داخل لبنان وخارجه ، لا يزال يعاني من شرخ عميق في جنوبه بفعل استمرار الاحتلال الإسرائيلي لجزء من أراضيه ، في تحدٍّ صارخ للمجتمع الدولي وقراراته .

إن بلادي ، التي دعت دائما إلى المحافظة على وحدة لبنان وسيادته ، ترى أن حل المشكلة اللبنانية يتطلب الانسحاب الفوري والكامل لقوات الاحتلال الإسرائيلي ، مما يمكن الشرعية اللبنانية من بسط سلطتها الموحدة على كامل التراب اللبناني .

إن نزع السلاح الشامل والكامل في ظل رقابة دولية فعالة هو الهدف المنشود لكل شعوب العالم . وعلى كافة الدول ، لا سيما تلك التي تملك الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى أن تعقد العزم وتكرس الجهود للمضي قدما نحو تحقيق هذا الهدف في إطار الاحترام الكامل لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وحسب الأولويات التي جاءت بها الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح . وهذه النظرة الشاملة التي تشاطرنا فيها كثير من الدول تنبع من إدراك كامل للمخاطر الرهيبة التي يتعرض لها كوكبنا من جراء إنتاج وتخزين واحتمالات استخدام الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى .

(السيد البشاري ، الجماهيرية
العربية الليبية)

إننا ندعو إلى أن يكون نزع هذا النوع من السلاح شاملا لكل الدول التي تملكه
أو تنتجه ، دون استثناء أو تمييز . وقد نمت الوثيقة الخضراء الكبرى التي أقرها
الشعب العربي الليبي في المادة ٢٤ على ما يلي :

"إن أبناء المجتمع الجماهيري يدعون إلى إلغاء الأسلحة الذرية
والجرثومية والكيميائية ووسائل الدمار الشامل ، وإلى تدمير المخزون منها ،
ويدعون إلى تخليص البشرية من المحطات الذرية وخطر نفاياتها" .

إن بلادي ، باعتبارها أحد الأطراف الموقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة
النووية ومعاهدة حظر الأسلحة البكتريولوجية وبروتوكول جنيف ، تؤيد كافة المساعي
الدولية والإقليمية الرامية إلى الحد من سباق التسلح النووي والقضاء على الأسلحة
النووية . كما تؤيد كافة الجهود والإجراءات الدولية الرامية إلى حظر جميع أنواع
أسلحة الدمار الشامل الأخرى دون تمييز .

كما تؤيد مبدأ إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في أي مكان من
العالم ، بما في ذلك افريقيا والشرق الأوسط . إلا أنه يؤسفنا ويحبط من تطلعاتنا
وآمالنا في هذا الصدد إصرار الإسرائيليين على الاستمرار في إنتاج وامتلاك وتطوير
أسلحة الدمار الشامل رغم نداءات المجتمع الدولي المتكررة وإدانتة لذلك . ولقد رفض
الإسرائيليون التخلي عن حيازة الأسلحة النووية ، بل واستمروا في إجراء التجارب على
نظم إيمانها إلى أهدافها ، ورفض الانصياع لإرادة الدولية بوجوب إخضاع منشاتهم
ومرافقهم النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وفي صدد نزع أسلحة الدمار الشامل ، فإننا استمعنا بعناية باللغة إلى الاقتراح الذي تقدم به الرئيس الأمريكي جورج بوش وأعلن فيه من جانب واحد عن خطة لخفض أضخم ترسانة للأسلحة النووية الأمريكية ، إننا نعتبر هذا الاقتراح هاماً وإيجابياً . وندعو الولايات المتحدة الأمريكية ، باعتبار أن ما وصلت إليه من تقدم علمي وتقني هو نتاج لعمل جماعي ساهمت فيه كل البشرية من خلال هجرة الملايين من كافة أنحاء العالم إليها ، ندعوها أن تسير على هذا الطريق خدمة للأمن والسلم الدوليين .

كما ندعو الأطراف التي تمتلك أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والجرثومية أن تتقدم بمبادرات من أجل تدمير ما لديها من مخزون ، والكف عن إنتاج أو تخزين هذه الأسلحة والإعراب علناً ، في تعهد دولي ملزم ، بعدم استخدامها حفاظاً على حياة البشر .

تتابع بلادي باهتمام شديد التطورات الإيجابية الجارية بشأن إيجاد الحلول السياسية الشاملة لبعض القضايا الإقليمية بغضل الجهود الدولية المكثفة ومسااعي الأمين العام طبقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، وفي مقدمة تلك القضايا المشكلة القبرصية وقضية كمبوديا ومشكلة أفغانستان . وانطلاقاً من موقف مبدئي وثابت وإيمان كامل بضرورة إيجاد الحلول العادلة لكافة المشاكل والقضايا الدولية والإقليمية ، في إطار الاحترام الكامل لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي ، فإن بلادي ترحب بكل الجهود المبذولة من أجل إيجاد الحلول العادلة والشاملة لقضايا قبرص وكمبوديا وأفغانستان ، في إطار الشرعية الدولية ، واحترام سيادة واستقلال ووحدة هذه البلدان وعدم انحيازها ، بعيداً عن جميع أشكال الوجود أو التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية . وإذ ترحب بجهود الأمين العام في هذا الصدد ومسااعيه الحميدة التي قام بها تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، تعرب عن بالغ تقديرها وامتنانها لسعاداته لما بذله من جهود متواصلة بهدف التوصل إلى حلول سياسية شاملة وعادلة للمشاكل المذكورة . وبلادي التي دأبت على تقديم كافة أشكال الدعم المادي والسياسي للشعوب المناضلة في سبيل قضايها العادلة ، وكفاحها المشروع من أجل تحقيق

(السيد البشاري ، الجماهيرية
العربية الليبية)

حريتها واستقلالها طبقا لمبادئ وأحكام الميثاق ، تؤكد من جديد التزامها بالاستمرار في تأييد هذا الكفاح إلى أن تتمكن هذه الشعوب من تحقيق آمالها المشروعة ، انطلاقا من إيمان لا يتزعزع بقضايا الحرية ونصرة المضطهدين في كل مكان .

كما تؤيد بلادي التطلعات المشروعة للشعب الكوري في تحقيق وحدة شطري بلاده بالطرق السلمية ودون تدخل خارجي ، تماما كما توحدت الأمة الألمانية بعد انهيار مـكـور برلين ، الذي كان أول من تنبأ بسقوطه وانهياره العقيد معمر القذافي ، ومثلما تدعو إلى حق الأمم المقسومة في التوحد ، تؤكد على حق العرب في التوحد بدون تدخل خارجي .

إننا نعيش مرحلة جديدة في التاريخ يكتب فيها أبناء البشر صفحة جديدة ، يدعون فيها إلى تأكيد حقوق الإنسان وتأكيد سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم اللجوء إلى سياسات الزعزعة وإلى تأكيد الديمقراطية التي تجعل الإنسان يقرر مصيره بنفسه دون نيابة وإلى زوال الديكتاتورية من العالم وإلى اختفاء ذلك النمط من حكم الفرد وحكم الطبقة ، وحكم الحزب الواحد وحكم القبيلة وحكم الطليعة والصفوة تأكيدا لسيادة الشعوب واحتراما لإرادتها وسيادتها .

كما ندعو إلى التمسك بمبادئ الشرعية الدولية على قدم المساواة وبكل المثل الإنسانية الخلاقة وأن يسود هذا العالم السلم والتعاون الدوليين وأن تختفي الفجوة بين الدول الفقيرة والدول الغنية وأن يتم التعاون بين الدول في إطار المنافع المتبادلة وأن يسود هذا العالم القيم الإنسانية النبيلة .

السيد تسيرينغ (بوتان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن

أنقل إلى السيد الشهابي ، ومن خلاله إلى جميع الاعضاء التحيات الحارة والتمنيات الطيبة لصاحب الجلالة جيغمي سينغي وانفشوك ، ملك بوتان بنجاح الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة .

واسمحوا لي بأن أنتهز هذه الفرصة لأقدم إلى السيد الشهابي تهاني وفد بلادي الحارة بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين . وإنني واثق بأنه - بحكمته وخبرته - سيقود مداولاتنا إلى خاتمة ناجحة . وأود أيضا أن أسجل

تقديرنا للطريقة الماهرة التي قاد بها السيد غيدو دي ماركو ممثل مالطة أعمال دورتنا الماضية .

بحزن كبير نرقب نهاية ولاية أميننا العام البارز . لقد استفدنا جميعاً لمدة عشرة سنوات من قيادته الملهمة ودبلوماسيته القديرة . إن سجله قائمة طويلة لا تشوبها شائبة من المنجزات اللمعة . وكثيراً ما هبنا تدخله الشخصي ظروفنا مواتية للتفاوض وأحدث تقدماً في حل النزاعات . والأهم من ذلك ، أنه تراس أمماً متحدة أكثر قوة ونشاطاً تطلع إليها العالم بشكل متزايد في الأعوام السابقة لحل مشاكله . إن إحساسه برسالته لا يفتقر . ونحن نقدم إليه تقديرنا وامتناننا المخلصين لتفانيه وخدمته البارزين .

إن التقرير السنوي للأمين العام دليل على هذا التفاني . إنه ليس مجرد تكرار للأحداث التي وقعت مؤخراً وإنما هو مخطط للحاضر والمستقبل ودعوة للعمل . وتوصياته تستحق أقصى قدر من اهتمامنا .

أود أن أرحب ترحيباً حاراً بحكومتنا وشعبي جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بمناسبة قبولهما في عضوية الأمم المتحدة الذي طال انتظاره . لقد أزيل أثر آخر من آثار الحرب الباردة . وإن انضمامها - في اعتقادنا - سيعطي دفعة أخرى لعملية إعادة التوحيد التي يرغب كلا البلدين فيها . وفي هذا الإطار ، نؤيد تماماً التدابير الثلاثة التي اقترحتها الرئيس روه تاي وو رئيس جمهورية كوريا ، في خطابه الذي أدلى به مؤخراً أمام الجمعية العامة لإقامة علاقات إيجابية على أساس المرحلة الجديدة من التعايش بين الكوريين .

إن بزوغ العصر الجديد يشهد أيضاً قبول جمهورية استونيا وجمهورية لاتفيا وجمهورية ليتوانيا في عضوية الأمم المتحدة . إن عضويتها في أعقاب استقلالها بوقت قصير جداً دليل قاطع على حب شعوبها للحرية وعلى زيادة منظمنا الدولية عالمية وتمثيلاً . كما نعرب عن ترحيبنا الحار بولايات ميكرونيزيا الاتحادية وجمهورية جزر مارشال لقبولهما في عضوية الأمم المتحدة . وإن المجتمع العالمي لا يسعه إلا أن يستفيد من هذا التنوع الأكبر .

إننا نعيش في أوقات غير عادية . لقد حدث الكثير بسرعة كبيرة إلى حد أنه من الصعب ملاحقة خطى الأحداث العالمية . بنهاية الحرب الباردة صاد التفاهم والتعاون والاتجاه الذي لا يعكس صوب التصالح بين الدول . انتهت الصراعات القديمة ؛ وظهرت فرص جديدة وتفكير جديد . وما كان يوما شيئًا لا يمكن التفكير فيه أصبح حقيقة واقعة . ومما يدعو للسرور أن أصبحت ألمانيا دولة واحدة . والمزيد من التغييرات يحدث يوميا . وتحول الاتحاد السوفياتي ليس أقل من مذهش . بعد قرون من الحكم الاستبدادي أصبح الشعب الآن سيد مصيره . هناك العديد من الشكوك ، وهناك العديد من المتغيرات ، كما هو الحال في أي نقطة تحول في التاريخ ، ومع هذا لا يسعنا إلا أن نرى هذه التغييرات كبشير خير للعالم بأسره .

وبتسوية الصراعات الايديولوجية ، يصبح من المستطاع تلاقي وجهات النظر بشأن المسائل الهامة . ويتدعم عمل الامم المتحدة ويقوى وينتفش . وهناك رغبة أكيدة في العمل من خلال منظومة الامم المتحدة . وقد مكنت هذه الرغبة من الرد بسرعة وشفافاً على غزو العراق للكويت وساعدت على تحرير الامارة . وكما قال أميننا العام بحكمة ، "وعلى هذا فإن الامم المتحدة تدخل عصر ما بعد الحرب الباردة كمركز

للاستقرار في وسط الاوضاع المتغيرة باستمرار " . (A/45/1 ، ص ٣)

وخلال هذه العملية أرسيت من جديد قواعد احترام سيادة القانون ، مما يتيح الفرص لحل الصراعات ويمهد الطريق لنظام دولي جديد يسوده السلم والاستقرار ، وبالتالي تدخل كل أحكام الميثاق حيز النفاذ الكامل . إن العالم الذي يدافع عن سيادة القانون يرفض الهمجية وتدمير الذات . ونحن نرى أن هذا يعد خطوة هامة في تطور الوعي السياسي للجنس البشري .

غير أننا نرى في نفس الوقت أن بعض الصراعات الاقليمية ما زالت مستمرة ، والجروح القديمة لم تندمل ، بل وتنشأ صراعات جديدة ، ويمكن لأي منها أن يتحول الى حريق عام هائل . وحتى في بعض الحالات التي تجرى فيها ترتيبات وقف اطلاق النار ، يظل السلام هشاً . ومن الجلي أنه لايزال هناك الكثير مما يجب انجازه .

من ناحية ، كان تحرير الكويت انتصاراً عادلاً لسيادة القانون ومنظومة الامم المتحدة . وقد استعادت الكويت سيادتها تحت حكم حاكمها الشرعي صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الصباح ، وهو رجل دولة يتمتع بحكمة وبصيرة كبيرتين . وقد دلل ذلك على أنه لا بد من احترام سيادة كل البلدان ، كبيرها وصغيرها . إلا أن الحرب خلفت أيضاً مشاكل كثيرة في أعقابها . فلا تزال مئات آبار النفط في الكويت مشتعلة بلا ضابط ، تنفث سموم التلوث في الجو وتلقي بسحابة من الظلال على جزء كبير من ذلك البلد . وبقع النفط تسمم الخليج الفارسي . وقد تم تدمير البنيات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية . وعانى مئات الآلاف من السكان على يد المعتدي .

وقد أوضحت الحرب بشكل جلي مشاكل الشرق الاوسط ككل ونادت بوجوب إيجاد حل شامل لها . ولا تزال محنة الفلسطينيين صلب المشكلة . ويجب تنفيذ قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومنح الفلسطينيين حقوقهم الشرعية ، وأهمها حق تقرير المصير ، بما في ذلك تقرير المصير الوطني لوطنهم . وتتولد الآن قوة دافعة جديدة للسلم . وتقف المنطقة على عتبة تحول تاريخي نحو السلم . ونحن نشيد بالجهود التي بذلتها الولايات المتحدة مؤخرا من أجل السلام بغية عقد مؤتمر دولي ، وهو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يؤدي الى حل لهذه المشكلة المعقدة . ونؤيد أمن كل دول المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، وحققها في الوجود في امان .

ومما يثلج صدر وفد بلدي الاحداث التي يشهدها لبنان . ففي نهاية المطاف . وبعد حرب أهلية ضروس استمرت لمدة ١٦ عاما ومزقت ذلك البلد ، بدأ السلام يبرز هناك . ونأمل كل الامل أن تكون معاناة الشعب قد انتهت وأن يستمر السلم وتثبت حيوية الامة وسيادتها .

ونحن ، إذ ننظر الى الجنوب الافريقي ، نرى أن استقلال ناميبيا في آذار/مارس ١٩٩٠ كان تتويجا ناجحا لسنوات طويلة من جهود الامم المتحدة الصبورة . وقد كانت النتيجة سارة لناميبيا والمنطقة بأسرها أيضا . وهذا يبشر بما سيحدث داخل جنوب افريقيا .

ومما يؤسف له أن السلم لم يتحقق في أفغانستان بعد . فالحرب التي أشعلتها المصالح الخارجية وأبقت عليها ، لا تزال دائرة في ذلك البلد . وقد ترك اللاجئين وطنهم بمئات الألوف . ولا يزال البلد في فقر مدقع . إننا ندعو الى إنهاء التدخل الاجنبي وإنهاء القتال وإيجاد عملية سياسية تمكن الشعب الافغاني من ممارسة حقه في تقرير المصير وتشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة تتمتع بثقة الاغلبية .

وقد يكون هناك حل دائم قريب للمشكلة الكمبودية . وقد بدأت العملية بالاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن الذين يعملون من أجل إيجاد حل شامل ، والعمل القيم الذي تضطلع به رابطة أمم جنوبي شرقي آسيا بغية حمل أطراف الصراع على التفاوض .

وتدخل الحالة الآن مرحلة حاسمة بعد اتفاق باتايا ، الذي تقوم بموجبه الحكومة
الكمبودية ومجموعات المتمردين بحل ٧٠ في المائة من قواتهما العسكرية ووضع ما يتبقى
تحت اشراف الأمم المتحدة . ويمثل ذلك نقطة تحول . وتشكيل المجلس الوطني الاعلى
لكمبوديا نقطة تحول هامة أخرى . فالمبادرة الناتجة عن مؤتمر باريس في كانون الاول/
ديسمبر الماضي أبقت الحوار جاريا وأرست أسس الاتفاق الحالي . والآن ، في النهاية ،
يبدو أن الأطراف تعمل صوب تحقيق الهدف النهائي ، وهو استعادة استقلال البلد وسلامته
الاقليمية تحت حكومة تمثيلية حقيقية . ونرحب بهذه التطورات ونتمنى لشعب كمبوديا
التوفيق في جهوده الرامية الى بناء مستقبل جديد لنفسه .

وتتطى على هذه المشاكل والصعوبات الاقليمية القضايا ذات الطابع العالمي .

إن نزع السلاح هو أكبر تحدٍ نواجهه اليوم . والتوقيع على معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية في تموز/يوليه من هذا العام كان خطوة هامة أخرى على طريق نزع السلاح . ومع ذلك فلا يزال هناك مخزون كبير من الأسلحة . ويجب أن نعمل على القضاء على كل الأسلحة النووية . وفي هذا الصدد ، نرحب بالاقترح الذي تقدم به الرئيس جورج بوش مؤخراً للقضاء على كل الأسلحة النووية التكتيكية في البر والبحر في أوروبا وآسيا . وبالإضافة إلى ذلك ، فإننا نرى أنه يجب إعطاء الأولوية لمعاهدة شاملة لتحريم التجارب . ولذلك فإن عدم انتشار الأسلحة النووية حري باحتلال مكان هام على جدول الأعمال أيضا . والأسلحة النووية ليست هي الخطر الوحيد . فالأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية تشكل أيضا تهديدات خطيرة . ونحن ننادي بعقد دورة استثنائية رابعة لنزع السلاح تتصدى لهذه القضايا وترسم خطوات ملموسة لايجاد عالم خال من الأسلحة النووية .

إن نزع السلام يجب أن تحل محل نزع الحرب . وبهذا فإننا نختار عالما أكثر
حكمة وأمنا .

ومما يؤسف له أن شمار السلم المتوقعة لم تترجم إلى خير أكبر للدول النامية ولا إلى نظام اقتصادي دولي أكثر انصافا . فتجارة السلاح المزدهرة تستمر بلا معوقات ، وهي تشوه الأولويات ، وتبتلع خمس الميزانيات الوطنية في كثير من البلدان . ومن ثم فإن الدائرة المفرغة للفقر والتزعزع والظروف الاقتصادية القاسية لاتزال مستمرة . والآلية القديمة البالية التي تعتمد على النظم الجائرة للعلاقات الاقتصادية لا تزال قائمة ، مع فارق واحد هو أن مستويات معيشة غالبية البشرية لم تستمر على ما هي عليه بل إنها أخذت في التدهور . وبصفة عامة ، هناك زيادة كبيرة في الفقر والمرض والحرمان .

لقد كانت للسنوات العشر الماضية بصفة خاصة نميها في ذلك . فبالنسبة الى العديد من البلدان النامية ، حل الركود والهبوط محل النمو والتنمية . والاسباب التي أدت الى هذا متعددة ومعقدة ، لكنها تشمل ، فيما تشمل ، انخفاض أسعار السلع الاساسية ، وتزايد عبء خدمة الديون ، وقلّة تمويل برامج التكيف الهيكلي من ناحية ، وشروط التبادل التجاري غير المنصفة ، وتضييق إمكانية وصول السلع الى الاسواق ، وزيادة الضرائب ، ومعدلات أعلى للفائدة من ناحية أخرى . ويجب على دولة أوروغواي الجارية حالياً بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف أن تتصدى لهذه المشاكل . وإن اضفاء المزيد من التحرر في التجارة من خلال إزالة العوائق الحمائية ووضع أسعار أكثر تكافؤاً للسلع الاساسية سيكون بمثابة بداية طيبة . ونفس الشيء ينطبق على وضع نظام أكثر استقراراً لمعدل صرف العملات .

والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أمامه دور في غاية الاهمية ينبغي أن يظطلع به . وفي هذا الصدد ، نؤيد كل التأييد التوصيات الممتازة للدورة الخامسة والأربعين المستأنفة للجمعية العامة والمتعلقة بإعادة هيكلة وإنعاش الأمم المتحدة ففي المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات ذات الصلة . ونثق في أن إعادة الهيكلة والانعاش للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المترتبين على ذلك سيعززان ماله من تأثير وفعالية .

إن الحوار بين الشمال والجنوب يجب أن يتعاضد ويجب أن يستمر لتحقيق الهدف المنشود ألا وهو تضييق الهوة بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة . والتعاون بين الجنوب والجنوب ، الذي جرى تأكيده وتعزيزه مؤخراً في الاجتماع الوزاري لبلدان حركة عدم الانحياز المعقود في أكرا ، ما فتئ يعود بفائدة عظيمة على البلدان النامية . إننا نرسي الاساس لما نأمل في أن يكون شبكة عالمية النطاق من المشاركات الخلاقة والتجمعات ذات الفائدة المشتركة . ونحن نعمل لايجاد علاقات حيوية تحقق الاستخدام الأمثل لموارد العالم ومهاراته وتكنولوجيته . ونعتقد أن هذا هو أفضل أمل لنا في تحقيق السلم والاستقرار العالميين ، فهو قبل كل شيء صالح للعمل ومعقول وتجسيد حيي للمصلحة الذاتية المستنيرة .

وشمة نتيجة ملازمة لذلك تتمثل بالتوجيه المسؤول لموارد العالم . نحن بعيّدون عن هذا الهدف . والواقع أن كل يوم يأتي بدليل خطير على تضاؤل أهلية كوكب الأرض للمحافظة على الحياة . ومن بين الدلائل المشؤومة للاحتباس الحراري ونضوب طبقة الأوزون حدوث تغييرات مناخية وزيادة في مشاكل صحية معينة . وتلوث الهواء والماء ، وتردي التربة ، والتصحر وزوال الغابات ، هي أمور تهدد بالخطر امدادات الغذاء وظروف العيش في العالم . ومن شأن الاكتظاظ السكاني أن يؤدي الى مزيد من القيود والضغط على البيئة . وكان من الممكن أن يكون الوضع أسوأ بكثير لولا بعض محاولات الساعة قبل الأخيرة لخلّصنا .

إن بروتوكول مونتريال المتعلق بنضوب الأوزون يمثل جهدا هاما لعودة كوكبنا الى السلامة البيئية . ومع ذلك يتضح أننا بحاجة الى أن نذهب الى أبعد من ذلك بكثير . فالبيئة هي مصدرنا الأولي للحياة ، وهي من ثم تتطلب منا الاعتبار العاجل . إننا نتوقع أن يعتمد المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية المقرر عقده في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه من العام المقبل برنامجا متكاملا وشاملا لمعالجة جميع المشاكل والمسائل البيئية الرئيسية . ونأمل في أن تُغتتم الفرصة التي سيتيحها المؤتمر بالكامل لتناول مسألة البيئة والتنمية على أساس متكامل .

وفي بلدي ، بوتان ، تسير التنمية جنبا الى جنب مع اهتمامنا الدؤوب بالبيئة وحساسيتنا تجاهها . وإننا نفخر بحقيقة أن الشواغل البيئية جرى دمجها في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي . وفي الوقت نفسه ، تبقى بنيتنا الاقتصادية التحتية غير كافية ، وتبقى نظم الاتصالات والنقل في مرحلة النشوء . وبالإضافة الى مشاطرة المشاكل التي يعانيها العديد من البلدان الأخرى الأقل نمواً ، يعوق بوتان كونها بلداً غير ساحلي . ولذلك فإن للمساعدة الخارجية ، أهمية حاسمة بالنسبة الى تنميتنا . وهنا أود أن أشيد بالاسهامات القيمة التي قدمها شركاؤنا في التنمية ، ولاسيما الهند واليابان والكويت وسويسرا والدانمرك والنمسا والنرويج والمملكة المتحدة وأستراليا وألمانيا ومختلف الوكالات المتخصصة والهيئات التابعة للأمم المتحدة ، ولاسيما برنامج

الامم المتحدة الإنمائي ، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وصندوق الامم المتحدة للمشاريع الانتاجية ، ومنظمة الصحة العالمية ، وبرنامج الاغذية العالمي ، ومنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ، ومتطوعو الامم المتحدة ، وصندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية ، وإدارة الامم المتحدة للتعاون التقني من أجل التنمية ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في مساعدتنا لبلوغ أهدافنا الإنمائية . وبفضل مساعدتها لنا ، نعمل بثبات لتحقيق الاعتماد على الذات .

وبإمكانني أن أضيف أننا في بوتان نعلق الأمل على برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً ، الذي انعقد في باريس في أيلول/سبتمبر الماضي . وربما كان من السابق لأوانه تقييم تأثيره بعد عام فقط . بيد أننا متفائلون بأن تنفيذ برنامج العمل سيعجل النمو الاقتصادي ويخفف من معاناة الشعوب في البلدان الأقل نمواً .

وبعد حربين عالميتين وصراعات لا تحصى كان لها نتائج مروعة ، ربما بدأ أن الجانب المظلم للبشرية قد أحبط الآمال العريضة لعصر سابق . ولكن الأمر ليس كذلك . فالامم المتحدة ، بعد تنشيطها وتعزيزها بوصفها اليوم محط آمال وأحلام العالم أكثر من أي وقت مضى منذ تأسيسها ، برهان على أننا نؤمن بالمستقبل ونعلق آمالنا عليه . وإذ نقف على أعتاب القرن الحادي والعشرين ، لدينا الكثير لنحتفل به فضلاً عن مواجهة الكثير من التحديات . فحقبة ما بعد الحرب الباردة توفر لنا فرصاً لا تحصى . دعونا نستفيد من الحاضر ونفي بوعد العصر الجديد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة لهذه الجلسة . ولقد طلب ممثل واحد أن يتكلم ممارسة لحق الرد ، واسمحوا لي أن أذكر الأعضاء بأنه ، وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تقتصر البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد على ١٠ دقائق فقط في المرة الأولى وخمسة دقائق في المرة الثانية ويجب أن تدلى بها الوفود من مقاعدها . أعطى الكلمة لممثل العراق .

السيد محمد (العراق) : في ردي على مندوب الكيان الصهيوني العنصري لا بد لي أن أشير إلى أن ما جاء في بيانه ضد بلدي يتشابه كثيرا مع ما جاء في بيانات بعض المندوبين الذين ركزوا هجومهم على العراق . وهذا ليس غريبا أو مصادفة وإنما هو إشارة إلى التماثل في المقاصد ، ودليل ساطع على أن التآمر ضد العراق ومن شَم العدوان عليه إنما هو حلقة رئيسية في مخطط الصهيونية والامبريالية على الأمة العربية لفرض الهيمنة والحلول الاستسلامية عليها بالقوة والتدمير والتجويع . الفرق ربما يكمن في أن أولئك المندوبين استخدموا لغة عربية لم يجيدوا قراءتها . لقد هاجموا العراق بشدة ولكنهم عندما تعرضوا لقضية فلسطين تهافتت جملهم ، وخفتت أصواتهم ، وهم يكيلون المديح لمبادرات الاسياد ، وكأنهم بذلك يحاولون بياس أن يُغطوا على اشتراكهم بالعدوان ضد العراق ، ويتجاهلون التفريط بمصالح الأمة وحقوقها المشروعة في الأرض والانسان والثروات ، ويتجاهلون حقائق الوضع الدامغة في الوطن العربي ، حيث يتمادى الكيان الصهيوني في الاستهانة بحقوق العرب ، وبالذات حقوق الشعب الفلسطيني المكافح ، معتمدا في ذلك على سياسة البطش والقوة ، وعلى الدعم اللامحدود الذي تقدمه له الولايات المتحدة في كل المجالات .

لقد حذر العديد من رؤساء الوفود الموقرين من بلدان العالم الثالث بوضوح من أن تتحول الدعوة إلى النظام الدولي الجديد إلى مجرد هيمنة بعض الدول القوية على مصير العالم وإلى استخدام هذه المنظمة لفرض القرارات التي لا تخدم إلا مصالحها الضيقة وتفرض مقاييسها الخاصة . وهذا ما شخّصه العراق بكل جرأة وحذر منه منذ بداية التآمر عليه وحتى هذه اللحظة .

إن مندوب الكيان الصهيوني ، هذا اليوم ، أعطانا الدليل على الصورة السيئة لما يمكن أن يكون عليه مفهوم النظام الدولي الجديد وسياسة المقاييس المزدوجة سيئة الصيت . فهذا الكيان يمارس أبشع أنواع الاحتلال للأراضي العربية ويضمها بالقوة ، ويمارس أسوأ أنواع الانتهاكات لحقوق الإنسان ، وفي مقدمتها التفرقة العنصرية البغيضة ، ويمتلك ويطور ترسانة هائلة من الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ، ويرفض كل مبادرات السلام . ويحق لنا أن نتساءل ، متى سيتحرك مجلس الأمن لتطبيق الشرعية الدولية ومتى سينهي الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية ؟ متى سيتحرك المجلس ليخلص الشعب الفلسطيني من خطر الإبادة ومن الاضطهاد اليومي ويعيد له حقوقه المشروعة ؟ متى سيتحرك المجلس ضد أسلحة الدمار الشامل لدى الكيان الصهيوني ؟ ألا توجد انتهاكات للقانون الدولي ؟ ألا توجد قرارات أصدرها مجلس الأمن ولم تنفذ ؟ ألا نذكر القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) وغيرها وغيرها ؟

لماذا هذا الصمت ؟ بل إن بعض دعاة الديمقراطية وقفوا هنا ليدافعوا عن الكيان الصهيوني ، متناسين أن هذه المنظمة قد أصدرت مئات القرارات التي تدينه منذ عشرات السنين .

إن ما طرحه المندوب الصهيوني من نقاط هذا اليوم تتركز في الحملة الصهيونية لتصفية القضية الفلسطينية التي هي جوهر الصراع في المنطقة . وهذه الحملة تحاول أولاً تصفية البعد الدولي للقضية ، وذلك عن طريق حذف دور الأمم المتحدة ، وإنهاء كل ما يتعلق بعقد مؤتمر دولي للسلام وفقاً للصيغة التي قررتها قرارات هذه المنظمة ، وكذلك تهميش دور الأمم الأخرى ، عدا الولايات المتحدة التي تحمي الكيان الصهيوني . لذلك تجاهل المندوب الصهيوني أي دور للأمم المتحدة وتجاهل القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧)

و ٣٢٨ (١٩٧٣) . ويرى أن الحل هو مجرد عقد اتفاقيات مع الدول العربية كل على انفراد ، وهو بذلك إنما يريد إلغاء البعد القومي العربي للقضية الفلسطينية ، ويجعل منها مجرد قضية لاجئين بحاجة إلى توطين أو إلى مجرد قضية بعض السكان في الأراضي التي يسميها يهودا والسامرة .

أين الشرعية الدولية هنا وأين قرارات مجلس الأمن ، وأين هم دعاة الديمقراطية والحرية ؟ إن استقراء ما جاء في بيان المندوب الصهيوني يفسر ما جاء في خطاب الرئيس بوش ويفسر أيضا ما جاء في بيانات أولئك المندوبين . فإذا ما حاولوا تشويه الحقائق وتكريس الأكاذيب بما يمتلكونه من وسائل الدعاية وما خبروه من تجارب الكذب والتلفيق الذي يمارسونه حتى فيما بينهم فإن التاريخ سيظل حافظا للحقائق يذكرها ويضعها أمام الأجيال مهما طال الزمن . إن ما قالوه وما اتهموا به العراق لن يغطي الحقيقة المعروفة التي تشهد عليها آثار الدمار الشامل الذي لحق بالعراق والمنطقة في الجو والأرض والمياه بسبب القصف الوحشي الذي استخدمت فيه أحدث أسلحة التدمير المزودة بالتكنولوجيا المتطورة ، ويشهد عليها أيضا الحصار الإنساني والأخلاقي المفروض على شعب العراق منذ أكثر من سنة ، حيث يتعرض لموت ملايين من الناس وفي مقدمتهم الأطفال والنساء والشيوخ دون أن يهتز لذلك ضمير دعاة حقوق الإنسان والديمقراطية .

إن العراق الابي سيظل صابرا آمينا لمبادئه ومتمسكا بحقوقه المشروعة وملتزما بمبادئ الحق والعدالة ، مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠